محضر الجلسة رقم 630

التاريخ: الاثنين 23 ذو الحجة 1429 (22 دجنبر 2008).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، ثم المستشار السيد علي سالم الشكاف، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: أربع ساعات واثنتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال:

- رد السيد وزير الاقتصاد والمالية على تدخلات الفرق والمجموعات النيابية في المناقشة العامة لمشروع القانون المالي رقم 40.08 لسنة 2009؛
- التصويت على الجزء الأول، المتعلق بالمداخيل، من مشروع القانون المالي؛
- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية.

المستشار السيد لحسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

نخصص هذه الجلسة للتصويت على مواد مشروع قانون المالية رقم 40.08 للسنة المالية 2009.

وقبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للرد على مختلف التدخلات، فليتفضل مشكورا.

السيد صلاح الدين مزوار، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

زميلي،

السادة المستشارون المحترمون،

أود، في البداية، أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة المستشارين، أعضاء لجنة المالية والقطاعات الإنتاجية، على الإسهام القيم في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2009.

وأود، بهذه المناسبة، أن أحيي الروح الإيجابية والجدية والعملية التي طبعت أشغال اللجنة منذ بدايتها إلى نهايتها. ونبغي، بهذه المناسبة، نشير لشيء أعتبره أساسي وهو جو الاحترام المتبادل وجو، كذلك، التوافق الذي طبع أعمال هذه اللجنة، بحيث أن الرغبة في الإسهام، انطلاقا من المنطلقات التي بني عليها هذا المشروع، وانطلاقا، كذلك، من كل ما من شأنه أن يحسن ويغني المشروع، أدى بنا إلى أن يكون هناك تعامل جد إيجابي، بحيث أنه لم يتم استعمال أي فصل من فصول الدستور، وهذا أعتبره سابقة إيجابية في التعامل ما بين الجهازين التشريعي والتنفيذي.

وأريد، بهذه المناسبة، أن أسجل بإيجاب هذه الحصيلة على غرفتكم، لأنكم تعاملتم من منطق غلبت فيه المصلحة العليا للبلاد، وغلبت فيها كذلك الطابع العملي، كما قلت في البداية، لإغناء المشروع والخروج بإضافات بإمكانها أن تقوي، أكثر، المكونات الأساسية ديالو. ولهذا، في الواقع، كنت أنتظر من خلال المداخلات - أساسا - ديال فرق المعارضة - التي أحترم، بالطبع رأيها وأحترم مواقفها - أن يكون التوجه في اتجاه دعم هذه المنهجية، بعدم التصريح بأن المعارضة ستصوت ضد المشروع، لأنه مشروع أعتبره واعتبرته كذلك فرق الأغلبية مشروع أتى بمنهجية جديدة، وكذلك مشروع يتماشى وانتظارات الشعب المغربي في الكثير من القضايا. كنت أنتظر أن يكون التوجه أكثر نحو الامتناع، أكثر منه نحو التصويت ضد مشروع قانون.

وهذا العمل، بالفعل، هو نتاج منهجية عمل. في نقاش مشروع قانون المالية لسنة 2008 كان هناك التزام للحكومة بأن ترجع إلى المجلس وإلى اللجنة، ولكي، أولا، تقدم لها مستوى إنجاز قانون المالية، والتزمنا بذلك وقمنا به، وكذلك استغليناها فرصة لإعطاء الخطوط الكبرى، فيما يخص تصور الحكومة لأربع سنوات، فيما يخص إنجاز مشاريع القوانين والإصلاحات الأساسية المستقبلية، وكذلك عملنا - في هذه المرحلة - على إشراك أكبر الفعاليات في إنجاز مشروع قانون المالية، علما بأنه كل هذه المشاورات وكل هذه المساهمات، هي التي تعطي أحسن إنتاج ممكن أن نعطيه، علما بأنه للحكومة، بالفعل وبالطبع، تصور التزام في إطار برنامج حكومي، وفي إطار كذلك كل الالتزامات السياسية ديالها، وحاولنا بالفعل على أنه في إطار هذا المشروع كل الالتزامات الحكومية وكل توجهات البرنامج الحكومي تعكس وتعكس بقوة.

حاولنا كذلك أنه تكون الوتيرة فيما يخص الاختلالات الاجتماعية أساسا، أن تكون الدفعة دفعة أكثر والوتيرة أسرع للحد من الاختلالات، علما بأنه - على المستوى الاقتصادي - لقينا الميكانيزمات الأساسية، اللي كتسمح لنا باش التنوع على مستوى التنمية يستمر. اللي كيبقى هو أنه - على المستوى الاجتماعي - كان ضروري أنه تعطى إشارات وإشارات قوية، اللي غادي تعطي وتسمح أنه الاختلالات الاجتماعية كذلك تعالج.

هناك الجانب المتعلق بالإختلالات المجالية، وللحكومة، كما تعلمون - وهذه نقطة كتجمعنا كلنا - أن الاختلالات المجالية مرتبطة بقدرتنا على تفعيل الجهوية. الجهوية هي اللي غادي تسمح لنا باش بالفعل نمر من منظور أكثر أفقي إلى منظور أكثر محلي، اللي غادي يسمح لنا باش نتقدمو أكثر في حل الإشكاليات ديالنا.

كان النقاش بالطبع تركز، وهذا طبيعي أن المخاوف ترتبط بما يجري على المستوى العالمي اليوم، هذه الحكومة واجهت أولا انعكاسات ديال سنة 2007، سنة جفاف قوية. واجهت في 2008 وضعية عالمية خاصة مرتبطة بالمواد الأساسية وارتفاع المواد الأساسية، وهذه السنتين - والحمد لله - استطعنا باش نتحكمو في كل الانعكاسات، وندير مقارنة دولية باش تشوفوا بأنه المغرب - والحمد لله - استطاع باش يواجه هذه الوضعية العالمية بكثير من الشجاعة وكثير كذلك من التدبير المحكم.

معطيات سنة 2008 هي معطيات جد إيجابية، لأننا حافظنا على وتيرة نمو مرتفعة، واستطعنا التحكم في التوازنات الأساسية، استطعنا التحكم في التضخم، مقارنة مع مختلف الدول في العالم. تحكمنا في التضخم واستطعنا - رغم نواقص صندوق المقاصة - أن نحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

هذه الحكومة ستواجه كذلك أصعب فترة وأدق مرحلة مرتبطة بأزمة عالمية، كل يوم تتضح معالمها أكثر. لكن، أمام الأزمات، المسؤول السياسي أو المسؤول الحكومي يجب أن يتعامل بكثير من الرزانة. خطابنا، يجب أن نعلم بأن أي خطاب نستعمله هو ليس خطابا مستقلا، أي خطاب له تأثير، نحن نعتبر بأنه المعالجة ديالنا لما يجرى اليوم في العالم نعتبرها معالجة إيجابية.

- أولا، على خلاف مجموعة من الدول، نواجه وندخل هذه المرحلة، اللي هي مرحلة تراجع النمو على المستوى العالمي، في وضعية اقتصادية سليمة. هذا منطلق - اللي بالطبع - ما يمكناش ننفيوه. هذا المنطلق هو منطلق أساسي في بناء أي رد بالنسبة للوضعية.

- النقطة الثانية، هو أنه إلى كانت المنطلقات ديالك إيجابية، لا يمكنك أن تدخل في نوع من سياسة الرد، اللي تكون سياسة رد خاطئة، كلنا كنشوفو التلفزة. كلنا كنتبعو ما يجري على المستوى العالمي: الحكومات أو الاقتصاديات المتقدمة - نظرا لهول الأزمة أو انعكاسات الأزمة المالية على اقتصادياتها - دخلت في واحد النوع من الحلول اللي هي في الواقع مرتبطة أكثر بواقعها. ما يمكنش ذاك الشيء اللي كيتم في دول أخرى اللي مستها الأزمة اليوم، أنه نبغيو أنه نفس الحلول المقترحة نطرحها بالنسبة لبلادنا. نحن نقول أننا لسنا في نفس وضعية الدول الأخرى، لهذا منطق ردنا يجب أن يكون مختلفا. الحكومة لا تقول ولا تدعي بأن الأزمة غير موجودة، نقول بأن مسببات الأزمة المالية العالمية لم تمس النظام المالي المغربي، لهذا النظام الاقتصادي المغربي بقي في وضع أحسن من الوضع ديال الدول الأخرى، لكن المغرب ليس معزولا عن بقي الدول الأخرى. ونبغي نصحح كذلك مفهوم آخر: عندما نقول بأن الحكومة، في مشروع قانون المالية لسنة 2009 في إستراتيجية ردها، ركزت على الطلب الداخلي عبر ميكانزمين:

- ميكانيزم الاستثمار العمومي.
- ميكانيزم تحسين دخل الأجراء والموظفين.

مللي كنقولو هاذ الكلمة هاذي أشنو كتعني؟ كنقولو بأنه: في إستراتيجيتنا سنركز على الطلب الداخلي. ملي كنرجعو للخمس سنين الأخرى وكنشوفو مكونات النمو في بلادنا، كنلقاو بأن مكونات النمو، اللي جرها أساسا، ماشي معنى ملي كنقول هذه الكلمة بأن الاقتصاد المغربي خارج عن الاقتصاد العالمي. اللي جر وتيرة النمو في بلادنا هو الطلب الداخلي، اللي كان مرتكز أساسا على المشاريع الكبرى، وعلى قطاع السكن، وبعض القطاعات الواعدة الأخرى، لهذا قلنا بأنه هذا مكتسب، يجب المحافظة عليه، علاش؟ لأنه على خلاف من الدول الأخرى المتقدمة، بلادنا مازالت كلها ورش مفتوح، حاجياتها كبيرة، الاستثمار العمومي زائد الاستثمار الخاص الوطني يمكن له أن يؤدي هذه الوظيفة ديال المحافظة على وتيرة النمو المرتفعة، وأعطينا الإشارة برفع الاستثمار العمومي إلى مستويات لم نكن نعرفها في السابق.

إذن، ملي كنقولو بأنه الاقتصاد المغربي، النمو في بلادنا يمكنه أن يرتكز على الطلب الداخلي، هذا هو المنطلق ديالو، أنه عندنا الإمكانية في بلادنا باش ندعمو الوتيرة ديال النمو انطلاقا من الاستثمار العمومي، انطلاقا من الاستثمارات في مختلف القطاعات ببلادنا، لأن حنا بلاد سائرة في طريق النمو، وبلاد اللي عندها إمكانيات باش تحافظ على وتيرة نمو مرتفعة، بالاعتماد على الطلب الداخلي. إذن، ما كنقولوش بهاذ الكلمة بأنه الاقتصاد الوطني اقتصاد معزول عما يجري في العالم.

بالطبع، الاقتصاد الوطني سيتأثر بما يجري في باقي الاقتصاديات ديال العالم، ولهذا، المنهجية ديال العالم ديالنا خصها تكون واضحة.

ملي كنقول بأنه المغرب ليس في أزمة، وأنه ماشي من المنطقي أنه ملي ما تكونش في أزمة أنه توضع نفس ميكانيزمات الحلول ديال دول اللي عندها أزمة، كلشي كيشوف بأنه في هاذ الدولة فلانية - وأنا قلتها في هاذ الصباح - ها اللي كيدير 500 مليار، ها اللي كيدير 700 مليار، ولكن واش أدت شي نتيجة ؟ وعلاش ما أدت النتيجة؟ لأن هاذ الإشارات من هاذ النوع، اللي توجهت أساسا للنظام المالي، خلقت أزمة ثقة، ونعرف بأنه - في إطار الأزمات العامل - النفسي عامل أساسي، ملي كتكلمو على العامل النفسي، كنتكلمو على الجانب المرتبط بالثقة، واش بغيتوا، السادة المستشارين المحترمين، ممثلي الأمة، أن الحكومة تأتي، اليوم بخطاب يثير مشكل الثقة في الاقتصاد الوطني، كلشي كيتكلـــــم على (Les plans de relance). أنا أتكلم والحكومة تتكلم عن برنامج للمحافظة على وتيرة التنمية، ماشي برنامج للأزمة. نحن نتكلم عن برنامج للمحافظة على وتيرة تنمية مرتفعة ببلادنا.

إذن، الحلول التي نأتي ليست هي نفس الحلول التي تأتي بها دول تعيش أزمة وأزمة عميقة، لكن هذا لا يعني بأن الحكومة لا تأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات المرتقبة على بعض القطاعات، والحكومة وضعت إمكانيات خاصة، سيتم الإعلان عن كل واحدة منها انطلاقا من واقع وتأثير

كل قطاع. وسائل الرد وفرناها، لكن لا نريد أن نخلق أزمة ثقة وأزمة نفسية في نفس الفاعلين الاقتصاديين وفي نفوس المواطنين.

هذا هو فلسفتنا لتدبير الوضعية، ومسؤوليتنا - جماعة - أن نحافظ على أكبر مكسب نتوفر عليه اليوم، وهو الثقة ديال المواطنين، ديال الفاعلين الاقتصاديين، في قدرة الاقتصاد الوطني على الخروج سليما من هذه الأزمة.

إلى ابدينا كنتكلمو على الأزمة، معنى هذا أنه كنعطيو إشارات كذلك وتبريرات، باش كل واحد اللي بغا يسرح العمال يسرحهم، فين هما الإخوان ديال النقابة؟ اللي بغا يسرح العمال يسرحهم، اللي بغا يسد المعمل ديالو يسدو، لأنه سنعطي للجميع تبريرا بأننا في أزمة، وأنه بالإمكان اللجوء إلى مختلف الحلول المرتبطة بالأزمة.

لهذا أقول بأنه الخطاب، يجب أن يكون خطابا مسؤولا ومتوازنا، كل كلمة كنقولوها كلها عندها انعكاسات، الطريقة باش كتعالج كل وضعية هي اللي كتعطيك واش غادي تؤدي وتدفع لواحد الاتجاه أو اتجاه آخر، لهذا نحافظ على هذا المكسب اللي - لحد الآن - متوفر لدينا، وهو المكسب ديال الثقة في قدرتنا على مواجهة الوضعية، اللي هي وضعية صعبة، وضعية عميقة. العالم سيمر بأزمة عميقة، حتى واحد ما يمكن يقول وراقبت كل التحاليل: واحد كيقول ستة أشهر، كيقول لك 12 شهر، كيقول لك عامين، كيقول لك أربع سنين.. يعني التفكير الفلسفي في الاقتصاد كثر، لكن تجربتي المتواضعة علمتني بأنه الاقتصاد لا يتمشى بهذه الطرق: بالتخمينات من هذا النوع، لأنه شيء حي ويتحكم فيه البشر، وتتحكم فيه مجموعة من الأساليب والأشياء، اللي التخمينات النظرية تبقى - بالطبع - تخمينات من مستوى نظري محض.

لهذا تدبير وضعيات من هذا النوع يتطلب كثيرا من الرزانة وكثيرا من التحكم في الأشياء، والحكومة - كما قلت - ستحافظ على كل الإمكانيات الضرورية لمواجهة هذه الوضعية.

كانت هناك، كذلك، نقط مرتبطة بالإصلاحات. نبغي نذكر بأنه - في إطار هاذ قانون المالية - الحكومة لم تتراجع عن أي إصلاح، وأكبر إصلاح التزمت به الحكومة هو الإصلاح الضريبي، بديناه في 2008 بالضريبة على الشركات، والسنة الماضية كانت لنا فرصة، وأعطينا فيها الوضوح حتى ل 2012. قلنا: ها كيفاش الحكومة غادي تدبر الإصلاح الضريبي، قلنا: الإصلاح المرتبط بالضريبة على الشركات 2009-2010 الضريبة على الدخل. معنى هذا أنه في هاذ السنتين سيتم إنهاء الإصلاح المرتبط بالضريبة على الدخل، وحتى واحد ما عاونا في هذا الشيء. اعتمدنا على أنفسنا واعتمدنا على الإمكانيات ديالنا، كل الدول اللي قامت بإصلاحات كبيرة من هذا النوع، أغلبها كانت تتوصل بإعانات.

المغرب اعتمد على إمكانياته باش يدير هذا الإصلاحات. غادي يبقى لنا الورش الكبير المرتبط بالإصلاح ديال الضريبة على القيمة المضافة، وهو إصلاح سيكون فيه كذلك تشاور، لأنه نعتبره ورش كبير وكبير جدا، لكن الحكومة قالت - في نفس الوقت - بأنه إلى بغينا نتقدمو في الإصلاح الضريبي، وبغينا نخفضو من العبء الضريبي، خصنا نقضيو على الإعفاءات وخصنا نوسعو القاعدة الضريبية.

ملي كنقولو هاذ الهضرة هاذي، ما معناها؟ معناها أن الحكومة ملي كتجيب شي اقتراح مرتبط بالحد من الإعفاءات، مهما كانت، أو بالرفع من بعض الضرائب - إذا كان ضروري القيام به - ما يكونش رد الفعل هو أنه: "واك، واك، أعباد الله، ما خاصكمش تديروا هاذ الشي"، وإلا كيغنديرو الإصلاح؟ ما معنى الإصلاح؟

ما يمكنش ملي تجي الحكومة بتدبير كيهم تقوية الوسائل للمراقبة، كنبقاو نتكلمو على التسلط ديال الإدارة، خصنا نعرفو آش بغينا؟ إلى كنا كنقولو بأنه يجب محاربة التهرب والغش الضريبي، خصنا كذلك نقبلو بأن الجهاز الذي يراقب، يكون عندو السلطات باش يراقب، ماشي، من جانب، نقول حاجة، وملي كنجيبو تدبير اللي غادي يساعد على هذا الهدف، نقولو بأن هذا تدبير يساعد أو يساهم في تقوية التسلط ديال الإدارة الضريبية.

إذن الكل مسألة منهجية، وكذلك مسألة ديال (La cohérence)، هناك الإصلاحات المرتبطة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، ونعتبر بأنه في مرحلة الأزمات من هذا النوع، أكبر مجهد يجب أن يوجه، يجب أن يوجه إلى الحلقة الأساسية اللي كتجعل من الاقتصاد أنه كيتمشى، هي الحلقة ديال المقاولة الصغرى والمتوسطة، لهذا الحكومة - انطلاقا من هذه الوضعية - اعتبرت بأنه أحسن خدمة يمكن أن تقدم في هذه المرحلة للمقاولة الصغرى والمتوسطة، هو كل ما هو مرتبط بتخفيض التكلفة الداخلية ديال المقاولة، وتعزيز وضعها المالي بتشجيعات من نوع آخر، وكذلك عبر دعم قدرتها التصديرية، لهذا جبنا مجموعة ديال التدابير مرتبطة بتخفيض الرسوم الجمركية على المدخلات الأساسية، تشجيع لرسملة المقاولة، وكان لكم في هذا المجال مبادرة إيجابية، اللي كان عندها وقع كبير على المستوى ديال المقاولين، على مستوى المقاولات الصغرى والمتوسطة، وهو أنه رسوم التسجيل تخفض إلى 1000 درهم. هذا كان له وقع كبير، وسيكون له آثار جد إيجابية على تشجيع المقاولات في إعادة رسملتها، وهناك كذلك كل ما هو مرتبط بصندوق دعم الصادرات، واللي غادي يساعد المقاولات الصغرى والمتوسطة باش تواجه، ولكن ملي كنقول هذه الكلمة ديال "تواجه"، معنى هذا أنه سيكون هناك قطاع بقطاع، انطلاقا من خصوصية كل قطاع، مساعدات اللي غادي تمشي في الاتجاه، واللي كتاخذ بعين الاعتبار الظرفية اللي كيواجهها.

إذن جعلنا من المقاولة الصغرى والمتوسطة ركيزة من ركائز السياسية ديال الحكومة، فيما يخص 2009 و2010، سنتين سنواجه فيهما صعوبات، وستواجه فيه المقاولات الصغرى والمتوسطة كذلك صعوبات.

نمشيو للشق الاجتماعي، وكانت فيه نقاشات كذلك. بالفعل، كما أشار إلى ذلك السيد المستشار المحترم، السي أوعمو، في المداخلة ديالو، اللي قال بأنه، بالفعل، الميزة ديال هاذ مشروع قانون المالية هو أنه خرج من منطق التوازنات الماكرو اقتصادية ليدخل إلى منطق التوازنات الاجتماعية.

للإشارة فقط، 2008 الاستثمار العمومي سجل رقما سيكولوجيا، اللي كلفت فيه 100 مليار درهم. سنة 2009، القطاعات الاجتماعية تسجل كذلك رقما سيكولوجيا جديدا لأنه فاقت 100 مليار ديال الدرهم، 103 مليار ديال الدرهم خصصت للقطاعات الاجتماعية.

ما ندخلوش في النقاشات النظرية حول ما هو اجتماعي وما هو غير اجتماعي. التعليم هو استثمار، لكن هو كذلك ذو طابع اجتماعي، لأن الدولة هي التي تتحمله، والقراية فابور، الدولة كتحملها، إذن ما نقولوش بأنه هذا القطاع ماشي قطاع اجتماعي، هو استثمار لأنه تستثمر في الكفاءات البشرية ديالك، لكن كذلك بحكم الطبيعة ديالو وبحكم المجهود اللي كيديروا كيبقى مجهود اجتماعي، لأنه كان يمكن يكون عندنا توجه آخر، أن الدولة تقلص الدور ديال التعليم العمومي في 30% أو 40%، وتعطي تشجيعات للتعليم الخاص.

إذن الدور الاجتماعي ديال التعليم ما كيبقاش، كان يمكن نقولو سنعطي تشجيعات إلخ... وكلشي خصو يمشي للقطاع الخاص، وتمشي للقطاعات وتخلص، اللي بغا يتعلم خصو يخلص. ماشي هو ذا المنطق اللي كنخدمو فيه، إذن ما يمكنلناش نقولو اليوم بأن قطاع التعليم لا ينتمي إلى الجانب المرتبط بالجانب الاجتماعي.

كذلك الصحة، تعطات لها دفعة ديال 20% مع توفير الإمكانيات البشرية في إطار خطة واضحة من هنا إلى 2012، كاين اللي قالوا علاش ما تعطيوهاش 50%؟ نعطي 50% ولكن هاذ 50% واش غادي نقدر ننجزها؟ كيبقى القدرة ديال الإنجاز ديال كل قطاع. وبهذه المناسبة، نبغي نذكركم بأنه وزارة المالية، ولأول مرة، أخذت المبادرة، وبدات كتشتغل فيها من الآن، انطلاقا من الملاحظات اللي برزت في النقاش داخل اللجنة، أنه كاين هناك إشكالية تنفيذ الميزانيات. جمعنا كل القطاعات اللي كتشكل 80% من الاستثمار العمومي، بما فيها المؤسسات العمومية، وضعنا كل الطاقات البشرية والكفاءات ديال وزارة الاقتصاد والمالية رهن هذه القطاعات لمساعدتهم على تسريع وتيرة إنجاز وتنفيذ المشاريع الاستثمارية ديالهم. علاش؟ لأنه ابغينا، من جانب، أنه كل ما هو مدرج داخل قانون المالية يتنفذ.

ثانيا، لأنه قلنا بأنه اللي غادي يساعدنا على مواجهة ما يمكن أن يأتينا من الخارج هو الطلب الداخلي. إذن ما يمكنش لي نقول هاذ الهضرة، وعلى المستوى العملي ما يكونش عندي القدرة ديال التنفيذ، وهاد الشي كيهم التعليم، كيهم الصحة، كيهم العدل، كيهم الرياضة، كيهم الثقافة، كيهم كل القطاعات اللي توفرت لها هذه السنة إمكانيات مهمة فيما يخص الاستثمار العمومي.

إذن، التركيز على القطاعات الاجتماعية، لكن بمنهجية جديدة: بدل توزيع الميزانية لإرضاء الخواطر، كان التوجيه والتركيز على أولويات التعليم والصحة والسكن، علما بأن العالم القروي - بفضل مختلف السياسات القطاعية - توفرت لو 38% ديال الإمكانيات الإضافية، واللي غادي تفعل، إن شاء الله هذه السنة.

إذن، مقاربتنا واضحة، التوازن، بغينا نمشيو في هذا الاتجاه، لأنه صرحنا السنة الماضية، بأنه أكبر تحدي للمغرب الجديد أو المغرب الحديث هو إشكالية التوزيع، والتوزيع العادل لخيرات التنمية. بالفعل الوتيرة باش مشينا، إلى ما ربطناهاش كذلك بإمكانية تحسين التوزيع ديال الخيرات، بالطبع غادي نبقاو في منطق المغرب النافع والمغرب غير النافع، وغادي نبقاو في المنطق ديال المغربي الغني والمغربي الفقير. إذن التوجه ديالنا والتوجه ديال الحكومة هو أنه نمشيو في إطار هذا التوازن، لهذا الدعم ديال المجالات الاجتماعية، تقويتها غادي نستمرو فيه رغم خصوصية الظرفية، رغم صعوبات الظرفية، سنستمر في هذا الاتجاه المرتبط بتنمية العمل الاجتماعي.

إذن، مقاربتنا هي هذه، خطابنا واضح، نحن نقول - وأؤكد ذلك من جديد - بأننا سنواجه ظرفية صعبة، لكن المغرب ليس في أزمة.

مشروع قانون المالية اللي بناتو الحكومة هو إستراتيجية للمحافظة على وتيرة نمو مرتفعة، وليست إستراتيجية لمعالجة أزمة لسنا داخلها، لسنا فيها اليوم، إذن هذا التوجه هو التوجه الأساسي.

النقطة الثانية، رغم صعوبة الظرفية المقبلة، الحكومة لم تتراجع على أي التزام من التزاماتها، الحكومة حافظت على أولوياتها، ودفعت بقوة في اتجاه هذه الأولويات.

النقطة الثالثة، كل الإصلاحات الهيكلية، سنستمر فيها رغم الظرفية، وضعنا في هذا الاتجاه من تحسين دخل المأجورين والموظفين أداة من أدوات تحسين عملنا.

نبغي نؤكد في هذا الاتجاه، من جديد، أن الحكومة ليست ضد الزيادة في الأجور، وأن الحد الأدنى يكون في 3000 أو 4000 درهم، شكون غادي يكون ضد هذا المبدأ؟ لكن ملي تأخذ هذا القرار وكتمشي للواقع من بعد، خصك تلقى اللي غادي يخلصك ب 3000 درهم. ملي كناخذ هذا القرار، واش غنحافظ على مناصب الشغل؟ لأن مستوى التنمية ديال بلادنا اللي وصلنا لو اليوم هو هذا، وهذا المستوى ديال التنمية ديال البلاد ديال 32 مليون ديال البشر اللي كتحقق يلّه 740 مليار ديال الدرهم ديال الناتج الداخلي الخام، هاد الشي اللي يعطي باش يمكن لي نحسن ونبقى في الاتجاه ديال التحسين المستمر للدخل، خاصني نحافظ على مناصب الشغل. باش نحافظ على مناصب الشغل، خصني نحافظ على التنافسية. باش يمكن لي نحافظ على التنافسية خصني نستمر في الإصلاح، خصني

ندفع القطاعات باش توجه نحو منتوج أكثر قيمة مضافة، أنني نوسع القاعدة الاقتصادية ديال البلاد، نعطي مجال لقطاعات أخرى جديدة باش تبرز، قطاعات اللي يمكن تشغل أكثر الطبقات المتوسطة والكفاءات، نطور الكفاءات باش يمكن لي نوصل للمستويات ديال الإنتاج والقيمة المضافة، اللي غتسمح لنا باش توصلوا الطلبات 4000 و5000 درهم كحد أدنى للأجور.

إذن، بدون باش نقولو بأن الحكومة ترفض أولا تريد أن تتعامل، الحكومة حكومة اجتماعية، حكومة ترغب في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، لكن ما يمكن لك تعطي إلا اللي عندك، اللي كيعطي اللي ما عندوش كيؤدي الثمن، وكيؤدي الثمن غالي. لهذا أريد أن أعطي إشارة أخرى، وأثرتم كثيرا مسألة المؤسسات الدولية والمؤشرات التي تنشرها المؤسسات الدولية لأقول لكم ما يلي:

منذ أن تحررنا من منطق الفكر الوحيد للمؤسسات الدولية، تغيرت وتيرة النمو ببلادنا. منذ أن كانت لنا الجرأة في أن نفكر بنفسنا، وانطلاقا من كفاءاتنا وقدرتنا، بعيدا عن المؤسسات الدولية، تغير وجه بلادنا، هاذ الأشياء ما كتعجبش التحرر من هذا النوع من الفكر الوحيد، لا يروق، واش في ذاك (Le classement) اللي كيتدار، واش كتشوفوا الدول اللي قبل منا؟ في المؤشرات الاجتماعية، في المؤشرات الحقوقية، امشيتوا زرتوها؟ شفتوا الواقع ديالها؟ باش تقولوا وتؤكدوا أمام الرأي العام الوطني والدولي، كممثلين للأمة، وأمام الرأي العام الوطني، وأمام كذلك المواطنين، بأن بلادنا تتراجع، بلدنا لا يتراجع، بلدنا كتقدم، عندنا صعوبات كنواجهوها، لكن - مقارنة مع دول أخرى - تعتبر بأنها دول أحسن منا، أؤكد لكم بأنه المؤشرات الحقيقية لبلدنا هي مؤشرات جد إيجابية، لكن المغرب لا يواجه إلا الأصدقاء. المغرب ليس له إلا أصدقاء. ملي كتحرر من منطق المؤسسات الدولية ومن منطق الفكر الوحيد داخل المؤسسات الدولية، بالطبع، كتصبح من المنعوتين، وهذه المسألة هاذي أؤكدها اليوم، المغرب تحرر من منطق الفكر الوحيد في مجال التنمية، فلسفة التنمية، المغرب يعتمد على نفسه، المغرب له القدرة والكفاءة لكي يطور ويوجه الاقتصاد ديالو ويبني البلاد ديالو، وهذه هي الجرأة اللي خصنا نتكلمو بها، هذه هي الثقافة اللي خصنا نتعامل بها.

إلى رضخنا لما تصدره المؤسسات الدولية، ويرضخ نواب الأمة ويؤكدوا على ما تأتي به المؤسسات الدولية، معنى هذا أننا نعيد أنفسنا إلى الوراء، أكبر المكاسب اللي جالسين كنحققوها غادي نفقدوها، لأنه لا يريدون لنا أن نتحرر فكريا، ما بغاوناش نتحررو فكريا، لأن ملي كنحرر فكريا كنصبح عندك القوة، والقوة ديال التفكير الحر هي اللي كنعطي للشعوب إمكانيات الخروج من الوضعيات اللي كيعيشوا فيها.

لهذا، أرجوكم لصالح هذا البلد، ولصالح تنمية هذا البلد أن لا تكثروا من إخراج الأمثلة المرتبطة بالمؤسسات الدولية. احنا ناس كنبغيو بلادنا، كنبنيو بلادنا، كنتقدمو بالنواقص ديالنا وبالإيجابيات ديالنا، لكن كنبنيو بلادنا، بلادنا كتنغير، بلادنا كتقدم، لهذا خصنا نحافظو على هاذ الجرأة، خصنا نحافظو على هاذ الثقافة، خصنا نحافظو على هاذ الثقة لأن بها باش غادي نواجهو الأزمة المالية والاقتصادية الجديدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى عملية التصويت:

الجزء الأول: المعطيات العامة للتوازن المالي؛

الباب الأول: الأحكام المتعلقة بالمواد العامة؛

المادة الأولى، ورد بشأنها تعديل من طرف المعارضة.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الأول يهم الموظفين العامين الذين يتهمون بجريمة الغدر، حيث أضفنا الفقرة التالية إلى النص الأصلي: "يمثل أمام لجنة تأديبية، يحدد بنص تنظيمي، الممارسون للسلطة العامة أو الموظفون العامون الذين يمنحون بصورة من الصور، ولأي سبب من الأسباب، دون إذن وارد في نص تشريعي أو تنظيمي، إعفاءات من الرسوم أو الضرائب العامة أو يقدمون منتجات أو خدمات صادرة عن مؤسسات الدولة قبل تعرضهم للعقوبات المقررة في شأن مرتكبي جريمة الغدر، إذا ثبتت في حقهم من قبل اللجنة التأديبية المعينة".

هاذ التعديل، السيد الرئيس، لأنه كنعتبرو دوك الموظفين اللي كيقوموا بهذا العمل، قبل ما يمشيو يتعاقبوا ويمشيو للمحكمة، كنقولو يدوزوا قدام واحد اللجنة تأديبية باش يدافعوا على أنفسهم. علاش؟ لأن بعض المرات كيكون الموظف كياخذ تعليمات، ربما شفوية من مسؤولين كبار ديالو وكيقوم بشي عمل، وملي كنجي فيه، كيصيفطوه نيشان للمحكمة. نعطيوه فرصة يدافع على نفسو داخل ذيك اللجنة التأديبية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

اسمحوا لي، ما غنوقفش، لأنه ملي غنوقف ما غتبقاو تسمعوا والو.

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة لم تقبل بهذا التعديل، اعتبارا بأنه كاين بالطبع هناك كل ما هو مرتبط بالقانون الجنائي، وكاين هناك كذلك كل ما هو مرتبط بالنظام الأساسي للوظيفة العمومية، هاذ الموظفين يمرون عبر هذه القنوات، لهذا

الحكومة تعتبر بأنه خلق اللجنة ليس فيه من ضرورة، بحكم أنه هاذ الموظفين لهم من الضمانات الكافية لعدم تعرضهم إلى وضعية غير عادية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 21؛

المعارضون=38؛

الممتنعون= 4.

أعرض المادة الأولى للتصويت، كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون= 38؛

المعرضون= 21؛

الممتنعون= 4.

المادة الثانية، ورد بشأنها سبع تعديلات، من طرف فرق المعارضة. الكلمة لأحد مقدمي التعديلات لتقديم التعديل الأول.

المستشار السيد إدريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

التعديل ديال المادة 2، هي المادة 2 كتعطي الحق للحكومة: يؤذن للحكومة أن تقوم، بمقتضى مراسيم خلال السنة المالية 2009، بتغيير أسعار أو وفق استيفاء الرسوم الجمركية، إذن كاين الإذن باتخاذ بعض الإجراءات، وفي الفصل الثاني كاين وجوب عرض المراسيم على البرلمان للمصادقة ديالها.

احنا كنطلبو باش تكون هذا المادة مفروقة على جوج، باش ما نربطوش ما بين الإذن وما بين المصادقة، فالإذن هو إذن، تأخذه الحكومة لاتخاذ الإجراءات في وقته، ولكن كنبغيو نفرقو ما بين هذا الإذن وما بين المصادقة، لأنه يمكن يتخاذ الإذن، وقد يكون غير صالح، وغنتحطو محرجين على هذا المادة إلى بغينا نصوت عليها.

إذن يجب أن نصوت - في نظرنا - حسب الفصل 45 من الدستور، على الإذن وحده، ونصوت مرة أخرى على المصادقة. نصادق على المراسيم التي أخذتها الحكومة، وإلى جا على خاطركم، غادي نقدم في نفس الوقت ما يتبع، لأنه متعلق - أيضا - بهذه المادة.

المراسيم اللي كتاخذها الحكومة، كاين مجموعة ديال المراسيم اتخذت أثناء السنة 2008. هاته المراسيم، نريد أن يكون كل مرسوم قائم بذاته، يمكن للبرلمان أن يصادق عليه أو يرفضه، أما إذا بقيت المراسيم في مادة واحدة، سيصعب أن نميز ما بين المرسوم الذي نصادق عليه والمرسوم الذي لا نصادق عليه، وهذه إشكالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

هذا تعديل يأتي - تقريبا - كل سنة، لكن الحكومة تلح على أنه ليس هناك مبرر للفصل ما بين الفقرة 1 والفقرة 2، أي التأهيل والمصادقة، نظرا لوحدة الموضوع، وترابط الفقرتين، لهذا الحكومة لا تقبل بهذا التعديل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل الأول للتصويت:

الموافقون= 21؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= 4.

الكلمة لأحد مقدمي التعديلات لتقديم التعديل الثاني.

إذن، نعرض التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون=21؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= 4.

رفض التعديل.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل لتقديم التعديل الثالث.

إذن، رفض التعديل.

لا، كاين سبع تعديلات في المادة 2، كل تعديل درنا وحده.

إذن نفس العدد بالنسبة لهاذ سبع تعديلات.

أعرض التعديل السابع للتصويت:

الموافقون=21؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= 4.

أعرض المادة الثانية للتصويت، كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد.

الموافقون=38؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

المادة الثالثة، ورد بشأنها التعديل من طرف فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس.

فقط، بداية أقول للسيد الوزير: فعلا هاذوك كيجيو هاذي عدة سنوات، لأن حتى الحكومة هذي تقريبا 10 سنوات وهي تستولي على

اختصاص البرلمان، لذلك سندافع على اختصاص البرلمان باستمرار ولن نتخلى.

في هذا الاتجاه، كتجي المادة الموالية. المواد الموالية التي تتعلق بإلغاء التصاريح الجمركية، هنا كنقولو - وهذا الشيء ناقشناه في اللجنة - السيد الوزير، كنقولو خاص وحدة النص الذي ينبغي أن نصل إليه، إما أن تختار أن هذا الأمر ينظم بتشريع، إذن بنص قانوني، إذن خاص الأمور تبقى في القانون، وإذا كانت هناك أمور محدثة، أن تتم في إطار الإذن البرلماني عن طريق مراسيم، تأتي لكي يصادق البرلمان عليها من بعد. لكن - مع كامل الأسف - التعديل الذي قبلتموه في اللجنة مشى في الاتجاه ديال ما هو أكبر.

الآن عندنا مقتضيات منظمة بالقانون ومقتضيات - في نفس المستوى - سيتخذ فيها القرار الرئيس المدير العام ديال الجمارك، فلذلك يجب أن تختاروا صيغة واحدة وليس الجمع بين صيغتين غير متطابقتين، وطبعا حنا داخل البرلمان سندافع عن الدور ديال البرلمان فكنقولو أن هذه الإلغاءات ستتم وفق مراسيم، يعني ستأتي بعد ذلك للمصادقة داخل البرلمان. هذا هو نص التعديل في هذه المادة ديال التصاريح الجمركية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل، كان لنا نقاش مطول حول هذا الموضوع داخل اللجنة، ووصلت اللجنة إلى صيغة توافقية، وهذا التعديل كان تسحب داخل اللجنة، وتم الإرجاع ديالو، لأنه اللجنة وصلت إلى توافق حول هذا.

المستشار السيد جامع المعتصم:

اليوم، أنتم كتعطيو للمدير العام إلغاء التصاريح، وفي المقابل القانون هو الذي ينظم هذه المقتضيات، فالمزج بين المستوى التشريعي ديال البرلمان ومستوى قرار الإدارة، هذا غير منسجم من الناحية القانونية ومن الناحية الدستورية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

نضيفو، كذلك، بأنه يتم نشره بالجريدة الرسمية، يعني كل الإلغاءات يتم نشرها بالجريدة الرسمية، وهاذي تعطات كتسهيل تدبيري انطلاقا من الحالات المتعددة اللي كاينة واللي كتجعل أنه التدبير ديال الإلغاء تدبير معقد، تدبير نعتقد إذن في إطار تحسين التدبير على المستوى الجمركي وعلى مستوى الموانئ.. إلخ، كان هذا الاقتراح جاء، وكان بالفعل اقتراح الحكومة أي الإلغاء يمضيه وزير المالية، ارتأى - وعن حق - أعضاء اللجنة، بأنه ليس من الضروري أن كل قرار يطلع لوزير المالية، مادام أنه - في غالب الأحيان في غالب الأحيان - هما قرارات واضحة، مبررة، وأنه سيتم إصدارها في الجريدة الرسمية باش تكون في علم كل الفاعلين وكل المواطنين. لهذه الأسباب الحكومة لم تقبل بهذا التعديل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 21؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= 4.

أعرض المادة الثالثة للتصويت، كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون=38؛

المعارضون=21؛

الممتنعون= 4.

المادة الرابعة، ورد بشأنها تعديل من الحكومة، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل، الحكومة أتت بتعديل يهم رسم الاستيراد الأدنى المطبق على الطاقة الكهربائية المصنفة بالبند2.7.1.6.0.0.0.0.00 من تعريفة الرسوم الجمركية. السبب هو أن، نظرا للارتفاع ديال الطلب ديال الطاقة ببلادنا، بمعدل 7% و8% سنويا، نظرا كذلك لأنه المغرب يلجأ إلى استيراد الطاقة نظرا لتكلفة الطاقة المستوردة في بعض الحالات التي يكون فيها الطلب مرتفع.

التكلفة ديال الطاقة المستوردة اللي كتدخل للمكتب الوطني للكهرباء، تدخل بمستوى مرتفع بحكم هاذ التعرفة الجمركية اللي كتوصل 10%.

المقترح هو أنه - نظرا لتزايد الطلب - أنه نخفضو من 10 إلى 2.5% الطاقة المستوردة، باش يمكن لنا نسمحو للمكتب الوطني للكهرباء باش يكون عندو كذلك تكلفة متوسطة في مستويات لا تؤثر كثيرا على نتائجه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون= الإجماع.

هذا تعديل الحكومة، ماشي انتما اللي درتوه، الحكومة اللي دارتو، إذن الكلمة للسيد جامع ومن بعد للسي القادري. تفضل السي جامع.

المستشار السيد جامع المعتصم:

المهم، فقط، بغينا نؤكد على أنه ليس عندنا إشكال مع هذا التعديل، ونتمنى أن تتحقق فعلا هاذ الزيادة في الطلب على الطاقة، لأن كنعتبرو إذا تمت في الاتجاه الإيجابي، فمعناه ستكون مؤشرا للاستمرار واستثمار فرص

الشغل، فلذلك – بالنسبة لنا داخل المعارضة - لا نرى إشكالا في هذا الأمر، وبالتالي تقبل تعديل الحكومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السي القادري.

المستشار السيد أحمد القادري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

احنا بغينا، كأغلبية، كنتبناو التعديل ديال الحكومة، نظرا للأهمية نتاعو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الإجماع.

أعرض المادة 4، كما تم تعديلها، للتصويت:

الإجماع.

المادة الخامسة، لم يرد بشأنها تعديل.

الموافقون= 38؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

وورد تعديل من طرف فرق المعارضة، يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 5 مكرر.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد إدريس مرون:

هذا التعديل، السيد الرئيس، يهم الضرائب الداخلة على الاستهلاك، المفروضة على التتبع المصنع، فقط السيجار كان عليه 25% ديال الضريبة، واحنا كنطلعوها ل 60، وكذلك الهدف من رفع هذه النسبة الضريبية، هو صرفها لدعم المراكز التي تعنى بالأنكولوجيا، ونقترح إحداث حساب خاص لصرف هذه الزيادة المخصصة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

الحكومة ما قبلتش هذا التعديل، لأنه، أولا، زدنا في الرسوم الجمركية المتعلقة بالسيجار هذه السنة من 15 إلى 25%، وكان لها انعكاسات، الحكومة، في إطار عمل مرتبط بكل ما يسمى بالكماليات، لأن يكون وحدة القناعة فيما يخص ما يسمى بالكماليات، وكتعرفوا أشنو هي التأثيرات ديالها على المداخيل ديال الدولة، ولهذا هاذ المسائل كلها أجلت إلى السنة المقبلة، لهذا السبب الحكومة لم تقبل هاذ التعديل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 21؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= 4.

إذن رفض التعديل.

المادة السادسة:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

المادة السابعة، ورد بشأنها ثمان تعديلات من طرف فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي التعديلات لتقديم التعديل الأول.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

هذا التعديل يهم التكاليف القابلة للخصم، وجبنا تعديل فيما يخص جمعيات السلفات الصغرى. كنقترحو باش تضاف: "والتي لا تتجاوز الحد الأقصى للفوائد التعاقدية في مجال السلفات الصغرى، الذي يصدر بقرار عن وزير المالية".

هذا التعديل، السيد الرئيس، يهدف إلى إخضاع قطاع السلفات الصغرى لسقف محدد بنسب فائدة على غرار القروض التجارية الأخرى، علما أن هذا القطاع يفرض على المواطنين نسب فوائد مرتفعة جدا، تتجاوز بكثير أسعار الفائدة المفروضة من طرف باقي الأبناك التجارية، وبالتالي أفرغ الطابع الاجتماعي لهذه القروض من مضمونه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة ما قبلتش هذا التعديل لأن الفوائد التعاقدية ما كنهمش قانون المالية، ما كيهمش المدونة العامة للضرائب، بل كيهم – أساسا - النصوص المتعلقة بالسلفات الصغرى. إذن، نعتبره خارج الإطار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل الأول للتصويت:

الموافقون= 21؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= 4.

الكلمة لأحد مقدمي التعديلات لتقديم التعديل الثاني.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل رقم 12 في المادة 10، في التكاليف القابلة للخصم في الضريبة. اقترحنا أن يضاف ما يتعلق بالمساهمات، في إطار المشاريع الخاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أن تكون معنية بالتكاليف القابلة للخصم.

وهذا التعديل طبعا يهدف إلى تشجيع المشاريع المنجزة، في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وطبعا، اللي كتندرج في إطار محاربة الفقر والهشاشة والتهميش، تشجيعا للمقاولات المساهمة في ذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة لم تقبل بهذا التعديل لأن المقتضيات الجاري بها العمل تضمن حق الخصم ديال الهبات بكل أشكالها من جميع الجمعيات ذات المنفعة العامة، بما فيها الجمعيات التي تعمل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون= 21؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= 4.

رفض التعديل.

تبقى الكلمة لأحد مقدمي التعديلات لتقديم التعديل الثالث.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

التعديل رقم 13 كيهم تعديل المادة 62، والتي تتعلق بالاستثناء من نطاق تطبيق الضريبة، حيث أن فسخ التفويت بالتراضي لعقار ما، كيتعطاه الظرف اللي كتقترح الحكومة ديال 24، حنا كنقترحو 72 ساعة، وكنقترح كذلك اعتماد ثلاثة أيام ديال العمل، وذلك تحصينا لحقوق المتعاقدين في معاملاتهم مع الإدارة الضريبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

هذا مثل من الأمثلة اللي أشرت لها في المداخلة ديال الإجابة ديالي، أنه خصنا ناخذو تدابير اللي ستحد من التلاعب الضريبي.

الحد ل 24 ساعة يدخل في هذا الإطار، نرجعو لـ 72 ساعة كما قلت في المناقشة داخل اللجنة، 72 كتعطيك باش تبيع العقار ثلاث مرات. إذن، كنعتبر أنه هذا التدبير غير إيجابي، ولا يمشي في الاتجاه ديال الحد من التلاعبات الضريبية، لهذا الحكومة لا تقبل بهذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل الثالث للتصويت:

الموافقون= 21؛

المعارضون=38؛

الممتنعون= 4.

رفض التعديل.

إذن الكلمة لأحد مقدمي التعديلات لتقديم التعديل الرابع في المادة 7.

المستشار السيد إدريس مرون:

هذا التعديل يهم تحديد الربح العقاري المفروضة عليه الضريبة. هاد الإشكالية كتحط، اللي باع شي حاجة أو اشرى شي حاجة، دائما كنحطو إشكالية واش الثمن هو هذاك ولا ماشي هو هذاك؟ بغينا نساهمو لتجاوز هذا الوضع اللي كنعيشوه جميعا، فالمواطن ما فيه ثقة، والحكومة أيضا عندها إشكالية، خصها تصل للحقيقة، فكيف يمكن لنا أن نساهم؟ فرق المعارضة أرادت أن تساهم بما يلي:

كتقترح احتساب ثمن التفويت على أساس ثمن مرجعي من طرف لجنة، يحدد تنظيمها وتكوينها بنص تنظيمي، وتتولى الإدارة إشهار هذه الأثمان المرجعية، وتعلق بمكاتب الإدارات ومقرات الجماعات المحلية، وتنشر بواسطة الأنترنيت، ويشترط تحيين هذه الأثمان كل ثلاث أشهر، وهذا سيساهم -بالطبع- في التقريب ما بين الثمن، لأن هو كيمكن للإدارة تلجأ إليه، وكذلك الثمن اللي اشرى به المواطن، وقد يساهم في تحقيق مبدأ التساوي أمام القانون وضمان حق الملزمين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل كذلك كان من التعديلات اللي أخذت حيز كبير من المناقشة داخل اللجنة، اللي نؤاخذ عليه هو أنه التدبير اللي اتخذ هو تدبير اللي حد شيئا ما من التلاعبات في أثمنة العقار والتصريحات. الكل كيتكلم

عن الطرف الأسود من الأثمان، وكان ضروري أنه توضع آليات للحد من هذا التفاقم ديال هاذ الظاهرة. بدأت كتعطي نتيجة، أعتبر بأنه يجب الاستمرار فيها.

ما أشار إليه السادة المستشارون هو بعض التجاوزات اللي بدات كتظهر، وكان التزام ديال الحكومة بأنه سيتم الرجوع إلى هذه النقطة بالتأكد من أن هاذ التجاوزات ليست في الاتجاه السلبي، وسيكون لنا عودة لمناقشة هذا الموضوع نظرا لأهميته، لهذا السبب الحكومة لا تقبل بهذا التعديل في هذه المحطة.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل الرابع للتصويت.

المستشار السيد إدريس مرون:

كنسجلو الإجابة ديالو، وكنسحبو هذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

سحب التعديل، الكلمة لأحد مقدمي التعديل الخامس في المادة السابعة.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا هذا التعديل مرتبط بالضريبة على الدخل وباحتساب سعر الضريبة، خصوصا جدول احتساب الضريبة، خاصة بالنسبة للموظفين والمأجورين اللي هما أكثر أداء لهذه الضريبة، الضريبة على الدخل. فكنقترحو أن هذه الأسعار أن تكون لها علاقة بمستوى، أولا، أن يكون لها دور في الرفع من القدرة الشرائية ديال هذه الفئات، وأن تكون لها علاقة بمستوى التضخم، لذلك كنقترحو الانتقال من 28 ألف درهم إلى 33 ألف درهم، ولكن كحد أدنى معفى من الضريبة، وأن تكون مرتبطة - كما قلت - بمعدل التضخم ديال السنة التي قبل كل سنة مالية.

وبناء عليه، كنعاودو نرفعو بالنسبة لبقية الأشطر 10% بالنسبة للجزء من الدخل من 33 ألف درهم إلى 50 ألف درهم، مع احتساب - دائما - معدل التضخم، 20% من 50 ألف إلى 65 ألف، 30% من 65 ألف إلى 80 ألف، 36% بالنسبة 80 ألف إلى 150 ألف، 38% من 150 ألف إلى 240 ألف و40% بالنسبة إلى ما زاد على ذلك.

فلذلك، هذا كنعتقدو إجراء اللي خصو يتخذ في إطار المراقبة الاجتماعية اللي سميناها بالاستعداد - على حساب السيد الوزير - كتستعدوا ما كاينش أزمة، فلذلك سنقابل ذلك بتحسين الأوضاع ديال المواطنين، من خلال مراجعة حساب الضريبة أو جدول حساب الضريبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار.

هذا تعديل- كما قلت في اللجنة - سابق لأوانه. سابق لأوانه، لأن الحكومة جات فيما يخص إصلاح الضريبة على الدخل بإصلاحين في مرحلتين:

قلنا بأنه الحد الأقصى سينخفض إلى 38%، وهذا ما سيتم، إن شاء الله، في 2010 وأن الحد الأدنى المعفى سيرتفع إلى 30 ألف درهم، ودرنا 27 ألف هذه السنة، وتسجل إيجابا على هذا المجلس - نظرا لمكوناته - 28 ألف درهم. 28 ألف درهم أعطت أنه كاين 80 ألف مستفيد جديد من الإعفاء، باش نوصلو هذه السنة لوحدها من 24 ألف إلى 28 ألف، غادي نزيدو 330 ألف معفى جديد من الضريبة على الدخل، وغادي نوصلو لمليون و650 ألف مستفيد من الإعفاء على الضريبة على الدخل هذه السنة، أي ما يفوق 50% من الأجراء.

إذن هذا مجهود اللي قامت به الحكومة هذه السنة، ومجهود أساسي ستستمر فيه في 2010، وسيكون لنا نقاش مجدد فيما يخص الأشطر و4 طريقة توزيع الأشطر في إطار إنهاء إصلاح هذه المنظومة، لهذه الأسباب الحكومة لم تقبل بهذا التعديل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن أعرض التعديل الخامس للتصويت:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= لا أحد.

إذن رفض التعديل.

الكلمة لأحد مقدمي التعديلات لتقديم التعديل السادس.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

هاذ التعديل جا في إطار مادة اللي كنقترحوها باش تضاف، هي المادة 74 مكرر، التي تهم الخصم من أعباء تمدرس الأبناء بالقطاع الخاص.

فكلنا جميعا كنتحدثو على تشجيع القطاع الخاص. كلنا كنبغيو نحاربو الهدر، لذلك جئنا بهاذ التعديل في المعارضة، كنقترحو باش تخصم 4000 درهم من المبلغ السنوي للضريبة عن كل ابن يتابع دراسته بمؤسسة للتعليم الخصوصي، ويحدد نص تنظيمي شروط الاستفادة من هذا الخصم.

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد علي سالم الشكاف، رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ الاقتراح كان كذلك اقتراح اللي تدرج في إطار المناقشة ديال مجلس النواب، وكان التزام أمام مجلس النواب، وكذلك أمام اللجنة، على أن هذه الجوانب المتعلقة بالخصم المرتبط بالأعباء نتاع التمدرس في القطاع الخاص، نظرا لغياب معطيات مدققة، اللي غادي تسمح لنا باش نقولو ما هي التكلفة؟ من سيستفيد؟ في أي حد يمكن أن يستفيد؟

هذه كلها أشياء تحتاج إلى تعميق وإلى دراسة، لهذا الحكومة جعلت من هذا الجانب من الجوانب اللي غادي تطرح في سنة 2010، وتسجلت باش تدرج في إطار دراسة مدققة ونرجعو بها - بالطبع - إلى الغرفتين لمناقشتها وأخذ قرار فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

استمعنا للإجابة ديال السيد الوزير بإمعان، والتزم بأنه - في السنة المقبلة إن شاء الله - سوف يؤخذ هذا التعديل بالاعتبار، فلذلك كنسحبو هذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

إذن سحب التعديل السادس، نمرر الكلمة لأحد مقدمي التعديلات لتقديم التعديل السابع.

المستشار السيد إدريس مرون:

هذا تعديل يهم العمليات ديال البيع وديال الفسخ، اللي جات بها الحكومة في 24 ساعة، إذا ما حصل هناك مشكل مادي، واحنا كنقترحو 72، وهو بارتباط مع ما سبقه من تعديل في المادة 62.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

هذا نفس التعليل، السيد الرئيس، اللي تقدم فيما قبل، إذن غير مقبول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، أعرض التعديل السابع للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

الكلمة لأحد مقدمي التعديلات لتقديم التعديل الثامن، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

في المشروع اللي جات به الحكومة، في المادة 242 المتعلقة بالمسطرة القضائية المطبقة على إثر مراقبة الضريبة، جابت الحكومة واحد الإجراء هو أنه الملزم، ملي كيمشي للمحكمة، خصو حتى يحط الضمانات.

احنا كنقولو بأنه الملزم ملي كيمشي للمحكمة باقي ما ثبتش بأنه، بالفعل، واش خصو يؤدي شي ضريبة ولا غادي يكون بريء من ذيك الضريبة اللي جاتو في المراجعة، مثلا، أو كذا، لذلك باش ملي يمشي للمحكمة ما يمشيش تحت ضغط نفسي وضغط... خصو حتى يحط الضمانات عاد يمشي يدخل للمحكمة حتى نشوفو المحكمة أشنو غادي تقول، لهذا جاء هذا التعديل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

هذا المبدأ، نبغي نذكر السادة المستشارين المحترمين بأنه منصوص عليه حاليا في المادة 117 من مدونة تحصيل الديون العمومية، وتكرس كذلك من طرف الاجتهاد القضائي الصادر عن المجلس الأعلى. لهذه الأسباب، الحكومة لا تقبل بهذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن أعرض التعديل الثامن للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

ورد استدراك من طرف الحكومة، يرمي إلى إصلاح خطأ مادي في الصيغة النهائية للبند السابع الروماني من المادة 7 من مشروع قانون المالية رقم 40.08 من السنة المالية 2009، وعليه فإن صياغة البند المذكور تكون على النحو التالي: تعويض عبارتي "مديرية الضرائب"، و"مدير الضرائب" بعبارتي "المديرية العامة للضرائب" و"المدير العام للضرائب" في المدونة العامة للضرائب.

أعرض المادة 7 للتصويت، كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

المادة 8، ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس مرون:

هذا إجراء جاءت به الحكومة، وهو يتعلق بالتشريع من أجل استيفاء المخالفات اللي يمكن يسجلها الرادار. احنا كنقولو الرادار - من الناحية القانونية - مازال ما كاينش، ولأنه، أولا، غادي نعتمدو فيما بعد على الصور اللي غادي يديرها الرادار، والصور في المغرب – حاليا - لا يعتد بها كأساس أمام المحاكم، وبالتالي قد نقع في إشكالات، نحن في غنى عنها، وبالتالي نعتقد أن هذا الأمر يهم مدونة السير، التي هي الآن في طور الدراسة في البرلمان، فلننتظر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة تعتبر، أولا، بأن هذا المقترح، هاذ المسألة ديال الرادار لا علاقة لها بقانون السير المقبل، هذه وسيلة من وسائل التحصين، مرتبطة بتقنية معروفة، وضعت لها كل الضمانات، باش ما يكونش هناك أي تجاوز، تخدم المصلحة ديال بلادنا في الحفاظ على أرواح المواطنين، تساهم في الشفافية، أدرجت في إطار قانون مدونة السير الحالي، لهذا تعتبر الحكومة بأنه لا يجب الخلط بين ما يجري في إطار النقاش المرتبط بمدونة السير ووسائل عصرية تقنية عصرية، نضيفها إلى التقنيات الأخرى لمحاربة حرب الطرق وهدر الأرواح ديال المواطنين.

من المنطق أنه كلنا كان خصنا نصفقو لها، ونصفقو لهاذ المبادرة، لأنها في صالح بلدنا وفي صالح الحد من الكوارث التي نعيشها يوميا، لهذه الأسباب الحكومة لم تقبل بهذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

إذن رفض التعديل.

إذن أعرض 8 للتصويت، كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

أعرض 9 للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

أعرض المواد 9 مكرر، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 16 مكرر، 17، للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

المادة 18، ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا، هذا التعديل مرتبط بإحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية، المسمى صندوق التنمية الطاقية، اللي هو حساب جديد، أحدثته الحكومة. احنا كنقولو: من الأمور التي يمكن أن يتكلف بها هو النفقات المتعلقة بدعم الجماعات القروية، التي أثبتت عسرا في أداء حصتها المتعلقة بالكهربة القروية، ودعم المشاريع الاستثمارية في العالم القروي، التي تحتاج للكهربة.

طبعا هاذ الجهود تدار على مستوى الكهربة القروية، ولكن هناك جماعات قروية كثيرة اليوم غير قادرة على إتمام الكهربة القروية بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالحصة ديالها التي يلزم بها المكتب الوطني للكهرباء، فلذلك هذه مناسبة لهاذ الصندوق يساهم في دعم هذه الجماعات حتى تحقق شمولية الكهربة القروية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة لم تقبل بهذا التعديل من منطلق أن هذا الصندوق له وظيفة تختلف عن هذه الوظيفة. وظيفة هذا الصندوق هو تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الطاقية وتنويع الطاقة، وأساسا التوجه نحو الطاقات المتجددة. كل ما هو مرتبط بالتنمية القروية ودعم الطاقة بالعالم القروي له مجاله، وله ميكانيزماته وله إمكانياته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

إذن الموافقون= 25؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= لا أحد.

التعديل رفض.

الآن، أعرض المادة 18 للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

إذن، أعرض المادة 19، للتصويت كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

إذن، أعرض المواد: 20، 21، 22، 22 مكرر كما أضافتها اللجنة، المادة 23، المادة 24، المادة 25، للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

أعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

الباب الثاني: أحكام تتعلق بالتكاليف.

إذن المادة 26:

نفس العدد.

المادة 27 ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

المادة تهم إحداث مناصب، فالحكومة اقترحت باش يكون إحداث 12700 منصب، وزعتها - بطبيعة الحال على القطاعات - وخلات واحد 120 منصب باش يتكلف به السيد الوزير الأول، على أساس باش يفرقوا على مختلف الوزارات والمؤسسات.

احنا في -التعديل ديالنا- أولا، زدنا في عدد المناصب من 12700 إلى 19820، وأخذنا بعين الاعتبار أنه كاين ما يزيد على 5000 اللي غادي يمشيو للتقاعد، خص التعويض ديالهم.

كذلك أخذنا بعين الاعتبار جميع المناقشات اللي كتكون وجميع الخصاص اللي كنلاحظوه في القطاعات. هنا - كيظهر لي التربية الوطنية يكون متفق معي - اقترحتو في المشروع 3800، احنا كنقترحو 6600. أكيد أنه كاين الخصاص، وكاين أكثر من هذا.

كذلك، بالنسبة لقطاع الصحة، اقترح 2000، احنا كنقترحو 2500، وهاذ الشي هذا كله أولا لسد الخصاص، ولو نسبيا. الخصاص راه أكثر من هاذ الشي بكثير، بحسب التصريحات اللي جات، كذلك لامتصاص بطالة حاملي الشهادات، احنا جالسين هنا وكنسمعو الغوات على برا. لابد نفكرو - كمؤسسة - أننا نديرو شي حركة تجاه هاذ حاملي الشهادات، ولو غير مرة واحدة، باش ينقصوا من هاذ الاحتجاجات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة انطلقت من دراسة الحاجيات اللي هي دراسة موضوعية. تعقد كذلك من قدرة القطاعات على استيعاب هاذ الوافدين الجدد داخل القطاعات، كان يمكن نقولو: التعليم خاصو 30 ألف، اللي كان خاصها تشتغل هاذ العام، الصحة مازال خصها شي 6000، اللي خصها تشغل هاد العام، لكن المنطق ماشي هو هذا.

ومع هاذ القطاعات تم تحديد جدولة على أربع سنوات اللي غتسمح لهاد القطاعات ب:

- أولا، باش التوظيف يتماشى والبرنامج الاستثماري وتوسيع الطاقات الإيوائية ديال القطاع.

- ثانيا، مع ما هو متواجد موضوعيا من كفاءات في السوق، فيما يخص ميدان التعليم أو ميدان الصحة.

إذن، الحكومة اشتغلت بعقلانية مع هذه القطاعات كلها، على أساس برمجة موضوعية وواضحة، اللي غادي تؤدي الوظيفة ديالها، وكذلك الأهداف المحددة ما بين 2009 و2012.

لهذه الأسباب، الحكومة لم تقبل بهذا التعديل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

أعرض المادة 27 للتصويت:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 0.

المادة 28 ورد بشأنه تعديل من طرف فرق المعارضة.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس مرون:

هاذ المادة داخلة في إطار إحداث مناصب لأجل ترسيم المستخدمين المؤقتين والدائمين والمستخدمين العرضيين.

الإستراتيجية الآن اللي هي في المغرب، هي محاولة - ما أمكن - نوقفو الترسيم في السلالم الصغرى. ابغينا ذوك الناس لأن هما الآن كاينين عرضيين وما مرسمينش، ما نبقاوش نقطرو لهم كل سنة، نحاولو ما أمكن نعطيوهوم حقهم في الترسيم باش اللي غادي يخرج بحالو بصفة نهائية للتقاعد يمكن لو يمشي هاني البال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ الشي، هاد العملية بدات من 2001، وصلت تقريبا إلى نهايتها. إذن، كنعتبر بأنه هاذ المسألة هاذي تجوزت، الحكومة لا تقبل بهذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

أعرض المادة 28 للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

إذن، أعرض المواد: 29، 30، 31، 32، 32 مكرر، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39 للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

إذن، أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

الباب الثالث: أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة؛

المادة 40:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

المادة 41:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

المادة 42، ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة، فليتفضل أحد المستشارين لعرض التعديل.

المستشار السيد ادريس مرون:

هاذ المادة كتهم سقف الاقتراض. الحكومة تقترض من داخل الوطن ومن الخارج، دائما كنا نطلب باش السقف يحدد، استجابت في الماضي لتحديد السقف فيما يتعلق بالديون اللي كتجي من برا، ولكن ديال الداخل لم تحدد، نطلب أيضا أن يكون هناك سقف محدد، حسب ما هو مطلوب ومسجل في الميزانية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

الحكومة لم تقبل بهذا التعديل، لأنه من المنطق أن يتم تحديد المديونية الخارجية ديال البلاد، لكن ما يمكنش نمنعو حكومة من تدبير وضعيتها المالية باللجوء أو عدم اللجوء إلى المديونية الداخلية، هذه أداة من أدوات التدبير، لهذه الأسباب الحكومة لا تقبل بهذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

أعرض المادة 42 للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

أعرض المادتين 43 و44 للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

أعرض الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

أعرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 40.08 للسنة المالية 2009 للتصويت:

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 40.08 للسنة المالية 2009.

ونتقل مباشرة لمشاريع الميزانيات الفرعية.

السيدات والسادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

ننتقل الآن، ومن خلال هذه الجلسة، لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة باللجان الدائمة الستة، وهي كالتالي:

- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية؛
- لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني؛
- لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية؛
- لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية؛
- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان؛
- لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

نشرع في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية، المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية. إذن، باسم الأغلبية، المستشار السيد خيري بلخير، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خيري بلخير:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع والمعاصرة لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم مشروع القانون المالي للسنة المالية لسنة 2009.

ونظرا لأننا نعطي بالغ الأهمية للقطاع الاجتماعي لكونه يشكل أحد المرتكزات الأساسية للتنمية والعدالة الاجتماعية من جهة، ومن جهة ثانية بحكم ارتباط هذه القطاعات باهتمامات وانشغالات المواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود أو منعدمي الدخل، وهي شريحة عريضة من المجتمع، التي تعتمد كليا على خدمات الدولة في مجالات التعليم والتكوين والصحة والثقافة وكذلك القضايا الدينية أو التي لها علاقة بالتنمية الاجتماعية والأسرة والمرأة والطفل وشؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير، دون إغفال شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة.

نعلم أن الحكومة لم يمر على تنصيبها سوى سنة وأن انتظارات الشعب المغربي وطموحاته كبيرة، وإن مسؤولية هذه الحكومة أكبر لما يتضمنه التصريح الحكومي من منجزات تهم الرقي بالقطاعات الاجتماعية، حيث وصلت الميزانية المرصودة لهذا القطاع حوالي 53% من الميزانية العامة للدولة.

إن القضايا التي نحن بصدد مناقشتها، قامت اللجنة بدراستها بكل مسؤولية وموضوعية، تهم مشاكل القطاعات الحيوية في بلادنا، فبالرغم من المجهود المالي الكبير الذي بذلته الحكومة في سبيل الرقي في هذه القطاعات، لازالت هذه الأخيرة لم تهتد إلى الحلول الشافية لها وإلى أساليب محكمة لتسييرها وتدبيرها الأمثل، لأسباب تكون - أحيانا - خارجة عن إرادتها.

إن ما جاء في مشاريع هذه الميزانية لا يمكن اعتباره عاديا، فهناك بعض الإيجابيات، وإذا كان الغرض من المناقشات المارطونية التي عرفتها لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية هو الخروج بنتائج توافقات تمكن من تقديم التعديلات التي نراها موضوعية وستمكن من تصحيح بعض الثغرات في مشروع الميزانية، فإنما ضد المحاولات الترقيعية التي لا ترقى إلى حل المشاكل، ولعل إنجاح هذه المشاريع وإخراجها من الأرقام إلى أرض الواقع يحتاج إلى أطر وكفاءات ذات اختصاصات وتجربة في هذه المجالات المطروحة، وهذا يحيلنا إلى الحديث عن الموارد البشرية والخصاص الكبير الذي أصبحت تعرفه هذه القطاعات بعد المغادرة الطوعية، التي لم تصل إلى الهدف المنشود الذي خلقت من أجله، بل خلقت ثغرات في المجال البشري والأطر المؤهلة، ولم نستطع - لحد الآن - ملء هذه الثغرات، ولعل قطاع التربية والتعليم التكوين والصحة وغيرها من القطاعات الأخرى خير دليل على ما نقوله، حيث أن هذا الخصاص المهول في الأطر أثر - بشكل كبير - على الأداء العديد من الإدارات والمؤسسات، وخصوصا تلك التي تدخل في اختصاصات القطاعات الحيوية السالفة الذكر.

وسنتناول مناقشة الميزانية حسب كل قطاع على حدة، أولا قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

إن قطاع التعليم يعتبر مقياس تقدم الأمم، ورغم وجود الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي قربت عشريته الأولى على النهاية، فإن إجراءات بنوده لم تعرف طريقها إلى حل المشاكل العالقة في قطاع التعليم، خصوصا

في مجال تدبير الموارد البشرية ومجال البرامج والمناهج التربوية ومجالات البنيات التحتية للمؤسسات التعليمية، ولعل المخطط الاستعجالي الذي جاءت به الوزارة والتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للتعليم يحمل في طياته نوعا من التغيير، الذي يبقى محتشما أمام ضخامة المشاكل الذي يعرفها القطاع، خصوصا بعد الكوارث الطبيعية التي عرفتها بلادنا مؤخرا، والتي أبانت عن هشاشة وضعف البنية التحتية في مجال التربية والتكوين.

إن الظروف الصعبة التي يعيش فيها نساء ورجال التعليم، سواء بالقرى أو المدن، لا تتوافق والإمكانيات المرصودة لهذا القطاع، رغم أن الحكومة تقوم بمجهود جاد في هاذ الباب، إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب، فرصد 3800 منصب شغل لقطاع التربية والتكوين لا يكفي أبدا ولا يشجع أبدا على إجراء الميثاق الوطني للتربية والتكوين، خصوصا بعد الفراغ المهول، إذ بدون موارد بشرية وكفاءات كافية، لا يمكن للقطاع أن يأخذ طريقه إلى الإصلاح، كما أنه يطرح بشدة إشكالية الاكتظاظ.

أضف إلى ذلك انتشار ظاهرة العنف، والاعتداءات عرفت طريقها إلى المؤسسات التعليمية، وكذا انتشار المخدرات بكل أنواعها. وهنا نحمل الحكومة مسؤوليتها في هذا المجال، لأن مشكل الأمن هو مشكل وطني، ومشكل المخدرات وما يترتب عنها من آثار اجتماعية، مشكل وطني يهم كل المغاربة وجميع الفئات المجتمعية والعمرية، لأن الأمن والاستقرار يشعر به المدرس والتلميذ على السواء، يساهم - لا محالة - في رفع الجودة في تحسين الأداء وتحسين التحصيل.

وتجد الإشارة إلى أن مشكل الغش وتسريب الامتحانات التي تفقد دبلومات جامعاتنا مكانتها، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، تجعلها سلعة مغشوشة في سوق التربية والتكوين العلمي، تدفع العديد من القطاعات إلى رفضها والتشكيك فيها، ورغم إن الإضراب حق مشروع ويتضمنه القانون، فإن تعدد هذه الإضرابات وبشكل مرتجل يؤثر سلبا على مستوى التحصيل لدى أبنائنا، ويسبب التأخر في المقررات الدراسية، التي لا يتم غالبا إتمامها في آجالها المحدود، وهذا يدفع إلى تضخيم المعدلات، مما سيؤدي - لا محالة - في فقدان الثقة في تعليمنا العمومي.

إن قطاع التربية والتكوين في بلادنا، أيها السادة، في حلته الحالية وبشكله التقليدي، لم يستطع حل المشاكل التي تتكرر وتتفاقم كل سنة، ولعل مشكل الهدر المدرسي والأرقام التي أمامنا - 400 ألف منقطع في السنة - تجعلنا ندق ناقوس الخطر، ونطرح سؤالا عريضا: ما هو مآل هؤلاء المنقطعين؟ وهل بلادنا قادرة على إيجاد مجالات أخرى لهؤلاء الأطفال تستطيع استيعابهم واحتواءهم وحمايتهم من الخروج إلى الشارع والتحول من الفئات الأخرى من المجتمع الغربي، تمتهن التسول والإجرام وكل الانحرافات الخطيرة، التي يعاني منها مجتمعنا؟

هذا، لا يجب أن ينسينا التحدث عن المدرس، الذي يعاني من مشاكل عدة، كمشكل الترقية ومشكلة الالتحاق بالزوج ومشكلة السكن، إضافة إلى الفضاءات المدرسية التي تعرف تدهورا كبيرا، تصبح معه عملية التحصيل شبه مستحيلة، مما يشجع على الهدر المدرسي، الذي سبق أن أشرنا إليه، وما يترتب عنه من مشاكل اجتماعية.

السيد الرئيس،

وبالتالي، فإنه لا يمكن المطالبة باستقرار العنصر البشري بالبادية دون توفير التحفيزات الضرورية، من سكن وظيفي ومن تحفيزات مادية.

وبخصوص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فإن إشكالية الإصلاح الجامعي الذي يعاني تحت طائلة التهميش واليأس والخوف من المستقبل والمشاكل المتفاقمة للطلبة، سواء على مستوى التحصيل المعرفي أو على مستوى الإمكانيات المادية والبشرية المرصودة لإصلاح القطاع، وبالتالي فإن إجراء ميثاق يبقى محدودا، نظرا للإكراهات التي يعاني منها القطاع وافتقاد الوحدات الجامعية، المحدثة أخيرا، إلى الموارد البشرية الضرورية، الشيء الذي يجعل الطلبة يقومون بالعديد من الإضرابات التي تعرقل تطور الأداء المعرفي.

إن انعدام انفتاح الجامعات على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وعلى النسيج المقاولاتي تجعلها بعيدة كل البعد على التنمية المستديمة، حيث أن أغلب الدكاترة والمجازين حاصلين على الشواهد العليا معطلون، لم يتمكنوا من المساهمة في تنمية بلادهم، لأنهم لم يوظفوا قدراتهم وإمكانيتهم المعرفية ولم يجدوا المجال للاستثمار، بحيث افتقدوا لروح المبادرة بسبب اليأس والإحباط وفي فقدان الثقة ونقص الخبرة في هذا المجال.

وللأسف، لازالت إشكالية البحث العلمي إشكالية عويصة، بحيث أن الميزانية المخصصة تبقى ضعيفة جدا، لا ترقى إلى المستوى المطلوب. وهنا يجب أن نكون في مستوى التحديات التي يعرفها العالم في مجال البحث العلمي الذي يتطور بشكل سريع وملحوظ معه، والمطالب بتسريع وتيرة ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال ونتساءل أن نكون فعلا في مستوى هذه التحديات.

أما بخصوص محاربة الأمية والتربية غير النظامية، فبالرغم من المجهودات التي بذلت على أمل القضاء على آفة الأمية في آفاق 2015، أصبحت بعيدة المنال، بالنظر إلى النتائج المتواضعة المسجلة لحد الآن. وهنا لابد من تفعيل وتحسين برنامج العمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكل المتدخلين والتركيز على الفئات العمرية التي لا زالت قادرة على العطاء والإنتاج.

ثانيا، قطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن: إن التنمية الاجتماعية أصبحت أساس إنجاح مسلسل التحديث والديمقراطية، ترتكز فيها أساسا على مبادئ حقوق الإنسان، باستهداف جميع الفئات الاجتماعية، ولقد لمسنا هذا من خلال الرؤية المندمجة بهدف تشكيل القطب الاجتماعي وتوحيده في قطاع حكومي واحد، وإن وضع مخطط إستراتيجي للوزارة مبني على مبادئ أساسية، تستهدف - أساسا - التنمية المحلية المندمجة،

بالتركيز على الاشتراك وتحديد الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين وبإدماج مقاربة النوع الاجتماعي، رغم ضعف الميزانية المرصودة.

إن محاربة الفقر والهشاشة وأولويات الوزارة، ونحن بدورنا نؤكد: محاربة الفقر هي إطار شامل، يتطلب انخراط العديد من الوزارات ومؤسسات الدولة في إطار من التعبئة الاجتماعية والشراكة والتعاون وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والمشاريع التنموية والتنسيق في مجال النهوض بحقوق المرأة والطفل.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على تفعيل دور المؤسسات، التي هي تحت وصاية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، مثل التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية وتجميع باقي القطاعات التي تهتم بالمرأة أو التي تدخل في اختصاصات قطاعات تابعة لوزارة أخرى، في إطار قطاع واحد، يدخل في اختصاص التنمية الاجتماعية والأسرة والوقوف بكل جدية وحزم ضد استغلال المرأة المغربية في الدعاية الرخيصة، التي لا تستهدف سوى الربح السريع ولا تحترم أدنى شروط الأخلاق والأعراف والتقاليد المغربية العريقة.

كما أننا نطالب الحكومة بتكثيف المراقبة والزيارة الميدانية للخيريات عبر تفعيل قانون مؤسسة الرعاية الاجتماعية، التي خرجت مراسيمه التطبيقية حيز الوجود، خصوصا أن الورش الإصلاحي الذي يقود جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في إطار المبادرة الوطنية التنمية البشرية. هذه العملية الاجتماعية الكبيرة التي تهدف إلى مواجهة الفقر والبطالة ورفع التهميش وتوفير ظروف العيش الكريم لكافة المواطنين، وبالتالي فإن المبادرة الحكومية في هذا الباب تبقى محدودة، كما لا تفوتنا الفرصة أن ننوه بالمجهودات التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني في هذا الباب، حيث تنهج مقاربة ميدانية التي تجعل من البعد الاجتماعي للتنمية الاجتماعية جوهر المجتمع التضامني وبالخصوص الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

هنا، لابد أن تلتزم الحكومة بتخصيص مناصب مهمة لفائدة هذه الشريحة، مطالبين الوزارة الوصية بعدم ترك المكفوفين يعتصمون في الشوارع وأمام المؤسسات الدستورية وفتح حوار جاد ومسؤول معهم.

ورغم القيمة المضافة التي جاءت بها مدونة الأسرة، إلا أننا ما زلنا نسجل - وبكل أسف شديد - معاناة المرأة، نطالب الحكومة بضرورة تطبيق القانون في هذا الباب.

وفيما يخص قطاع الصحة، فإن فريق التجمع والمعاصرة، يولي أهمية قصوى لقطاع الصحة، لاعتبار أنه لا يمكن تحقيق أي تنمية اجتماعية بدون إستراتيجية محكمة، تجعل صحة المواطن من أولى الأوليات، وبالتالي فإننا نطالب الحكومة بضرورة الإسراع في إجراء بعض المراسيم التطبيقية المرتبطة بإتمام مشروع مدونة التغطية الصحية وتعميمها، كما جاء في التصريح الحكومي.

إن الحكومة مطالبة بضرورة تحصين أداء القطاع، وتطويره في اتجاه يستجيب للحاجيات الانتظارات والآمال المعلقة عليه، علما بأننا - عند مناقشتنا لمشروع ميزانية وزارة الصحة - وجدنا أن الاعتمادات ما زالت ضعيفة، بالرغم من الزيادة المهمة التي وصلت إلى 17% في الميزانية الحالية، مقارنة مع الحاجيات الضخمة والعجز الكبير الذي يعرفه القطاع، خصوصا في مجال الموارد البشرية المختصة، بالنظر إلى جغرافية المغرب الكبير. وهنا لا بد أن نثمن تمكين القطاع من 2000 منصب مالي وبناء العديد من المستشفيات الإقليمية والمراكز الصحية، مؤكدين على ضرورة فتح حوار حقيقي مع الفاعلين في قطاع الصحة وتكثيف الجهود من أجل تشجيع التكوين المستمر، ولا بد هنا من الإشارة إلى تفعيل القوانين الصادرة من أجل حماية صحة المواطنين من الاعتداء الخارجي، وخصوصا قانون منع التدخين الذي - لحد الآن - لازال يطبق بشكل محتشم ولا يحترم - في غالب الأحيان - في عدد من الأماكن العمومية التي يمنع فيها التدخين من مقاهي ومطاعم، كما هو معمول به في دول أخرى، في الوقت الذي نجد فيه أن الدول المتقدمة ساهرة على تطبيقه بشكل فعلي.

أما فيما يخص الشأن الديني، يعد الشأن الديني من المجالات المهمة التي تحتاج إلى اهتمام كبير من لدن الحكومة لمحاربة الأفكار الدخيلة على مجتمعنا الإسلامي، كما أصبح ملحا الاهتمام بالعلماء الأئمة والوعاظ، فيما يخص تكوينهم والعناية بهم وفتح المجال السمعي البصري لهم لتوعية وتنوير المجتمع المغربي والجالية المغربية بالخارج والعمل على تحصينها من الأفكار المتشددة والمتطرفة.

كما أننا نؤكد على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتحسين وضعية القيمين الدينيين والحفاظ على المآثر التاريخية وبناء وترميم مساجد وحماية حرمتها من كل تطاول من طرف أي جهة كانت وتفعيل دور المراقبة في المجال الديني وتحديد الاختصاصات، كما نطالب بالعناية ببناء المساجد، المزيد منها وتفريشها، تعميم التغطية الصحية على الأئمة والقيمين الدينيين، العناية بالقرآن الكريم وتشجيع حفظه وتجويده عن طريق مسابقات وتحفيزات، محاربة الأمية الدينية والعلمية، الاهتمام بمؤسسات التعليم العتيق، الاهتمام بالصناع التقليديين، الذين يسهرون على بناء وترميم مساجد، البحث عن آليات جديدة للرفع من مداخيل الوقف، حماية الأملاك الحبوسية من السماسرة، إعادة النظر في منظومة الحج.

أما في مجال السمعي البصري، فإنه - بكل أسف شديد - رغم قانون التحرير، فإن الحكومة مازالت لم توظفه بالشكل المطلوب، ومن هذا المنبر، نطلب بالإنصاف وبإعطاء الفرص لكل الأحزاب السياسية والفرق البرلمانية في كل البرامج السياسية والثقافية والفكرية، ترجمة لروح وفلسفة هذا القانون، وإذا ما عملنا على وضع عمل تقييمي لفترة التحرير، الذي تشرف عليه الهيئة الوطنية للاتصال السمعي البصري، فإن نتائجها بقيت دون

المستوى المطلوب، حيث أن التعريف يعرف بطئا كبيرا والإسراع بإخراج قانون الصحافة الجديد إلى حيز الوجود.

وموازاة مع ذلك، فإن وزارة الاتصال مطالبة بتشديد المراقبة على الوصلات الإشهارية والإعلانات الموجهة إلى الإعلام العمومي والرامية إلى تغليط المواطنين، خصوصا تلك التي تهم صحتهم، والتي لا يعقل أن نقرأ إعلانات خاصة بأشخاص، بعينهم، تدعي أنها قادرة على علاج بعض الأمراض المستعصية التي عجز الطب الحديث عن إيجاد دواء لها، تفعيل دور التعليم والإعلام في التعريف بالحضارة والهوية المغربية والثقافة المغربية بكل أنواعها، من خلال إدماجها في المقررات التعليمية وتخصيص برامج خاصة بذلك في الإعلام المغربي المسموع والمرئي.

ولا يفوتني - هنا - الإشارة إلى ضرورة دمقرطة قطاع الإعلام العمومي، التكثيف من البرامج الحوارية والندوات بكل أشكالها، سواء كانت ثقافية أو سياسية أو صحية وتعميمها على كل الهيآت السياسية ومنظمات المجتمع المدني في إطار الجهوية وسياسة القرب من المواطنين وتمكينهم من المشاركة الفعلية في الجدالات والنقشات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعرفها بلانا.

أما فيما يتعلق بالشأن الثقافي - اسمحوا لي كنقز باش ما نطولش، ربما كتشوفوا شي أخطاء في التقديم - أما بخصوص الشأن الثقافي، فإن الميزانيات المخصصة لوزارة الثقافة غير كافية، فالقطاع يحتاج إلى دعم قوي من أجل تطويره، وهنا لا بد أن نطالب الوزارة الوصية بضرورة تحسين وضعية الفنانين وإعادة النظر في الدعم الممنوح وفق أساليب أكثر ديمقراطية لتشجيع الإبداع والإنتاج الوطني والعمل على تطبيق قانون الفنان في هذا الباب، الذي لا يزال الرأي العام ينتظر إجراءاته وتطبيقه وتطويره وتطوير مجال تدخله.

وإننا، في فريق التجمع والمعاصرة، نؤكد على ضآلة ميزانية الوزارة والتي لا ترقى إلى طموح هذه الأخيرة في تفعيل الشأن الثقافي المغربي وتطوير مجالات الثقافة ببلادنا من كتابة وفن وسينما ومسرح وكل أشكال الإبداعات الأخرى. كما نشير إلى ضعف البنى التحتية للوزارة من مواردها البشرية التأطيرية والإهمال الذي طال المنشآت التاريخية، إضافة إلى ضعف المستوى ببلادنا ونقط أخرى ندرجها كالتالي: ضعف الميزانية، عدم التنسيق بين وزارة الثقافة والوزارات الأخرى، توظيف المجال الثقافي لتعزيز وتقوية الدبلوماسية المغربية وتمكينها من لعب دورها كاملا في الدفاع عن قضايا الوطن، وخصوصا قضية وحدتنا الترابية، خلق لجن مراقبة للنصوص الغنائية، وخصوصا التي يتم برمجتها في الإذاعة والتلفزة، تدعيم الجمعيات الثقافية الوطنية ومراقبتها في إنجاز برامجها وتدبيرها لهذا الدعم، الاهتمام بمجال الفلكلور المغربي وإحداث جمعية خاصة به وحماية تنوعه وأشكاله من المتطفلين على هذا المجال وعدم توظيفه في مجالات الربح الرخيص والسريع، دعم اتحاد كتاب المغرب ليكون النبراس المنير لتحقيق المنجزات المنشودة في هذا المجال الثقافي.

وهنا أشير إلى أن السهرات التي تقوم بها بعض المناطق، والتي تكلف مبالغ مالية، هل تم تقييم هذه السهرات؟ لأننا نلاحظ أن هناك ميزانية للأغنية المغربية حوالي 3 ملايين درهم، ونجد أن سهرة أو سهرتين بحوالي 10 ملايين درهم، هذه المفارقة تطرح سؤالا ونتمنى من الحكومة والوزارة أن تجيب عنه في هذا الميدان، توسيع قاعدة التكوين في المجال الثقافي لسد الخصاص الحاصل في الأطر المختصة للعمل في المجال الثقافي والفني ببلادنا من أجل تدبير مركبات ثقافية متواجدة بمختلف الأقاليم بالمملكة.

قطاع الشباب والرياضة، في البداية لا بد أن ننوه بالأوراش الكبرى التي فتحتها السيدة الوزيرة منذ توليها مسؤولية هذا القطاع الحيوي، سواء من خلال المناظرة الوطنية حول الرياضة وكذلك المنتدى الوطني حول التخييم، الهادف إلى وضع منظومة متكاملة قانونية وتربوية، تعيد النظر في تركيبة قطاع التخييم.

إن قطاع الشباب يلعب دورا أساسيا في تربية الناشئة، بحيث أن القطاعين المباشرين الذين يعنيان بتنشئة الطفولة والشباب في آفاق تكوين المواطن المغربي الصالح القادر على تحمل المسؤولية بهوايته والعارف بحقوقه وواجباته.

إننا ننوه بعمل وزارة الشبيبة والرياضة فيما يخص العدد المهم الذي خصصته لمجال التخييم، حيث رصدت ما يناهز 200 ألف مقعد، وهو رقم مهم.

إن الإشكال المطروح - في حقيقة الأمر - مرتبط بضعف البنيات الأساسية للمراكز التخييمية، فالمخيمات تفتقر لأبسط التجهيزات الأساسية، ونتساءل عن مدى تغطية هذا الرقم الذي يعد - في نظرنا - هدفا يجب تحقيقه، وإن المطلوب من الحكومة هو الاعتناء بالجانب الكيفي، بدل الكمي في مجال المخيمات والاهتمام الأكثر بجانب التغذية ودعمها وكذلك التجهيزات الأساسية للمخيمات، مع البحث على فضاءات أخرى لخلق مخيمات في المستوى المطلوب، وفي هذا الإطار نثمن بكل حرارة تنظيم الوزارة، الأسبوع المنصرم، للمنتدى الأول للتخييم، وهو ورش مفتوح يسير في اتجاه الارتقاء بعملية التخييم إلى المستوى المطلوب وإخراجها في حلة جديدة، تعتمد على الاعتناء بالجانب الكيفي للعملية ذات التركيز على الجانب العددي، حيث نتمنى أن تتحقق رؤية 2020، التي وصلت إلى أشغال المنتدى ومبتغاها المنشود، حيث يصل إلى 440 ألف مستفيد، والذي يشمل الطفولة المحرومة ذكورا وإناثا، خصوصا في العالم القروي والأحياء المهمشة.

وللوصول إلى هذه الرؤيا، فإن الحكومة - بكل مكوناتها - مطالبة بتفويت، وبشكل رسمي، جميع الممتلكات العقارية الموضوعة رهن إشارة الوزارة لخلق مراكز خاصة للتخييم، وذلك بتوسيع الوعاء العقاري للوزارة،

وفي إطار التفويتات التي تقوم بها الدولة لفائدة بعض القطاعات الوزارية، لكي تقوم الوزارة الوصية باستثمارات خاصة للارتقاء بقطاع التخييم، الذي لا يمكنها - في الوضعية الحالية - أن تقوم بأي شيء يذكر.

فيما يخص دور الشباب، فإنها تعاني خصاصا يتجلى في ضعف التجهيزات والميزانيات المرصودة للصيانة، غالبيتها لا تفعل. ولا ننسى أن هذه الدور تفتقر لوسائل الإيضاح العلمية والوسائل السمعية البصرية، فالوزارة الوصية تعرف عجزا كبيرا في هذا الباب، ولعل أبناء البادية في أمس حاجة - أكثر من غيرهم - لهذه الفترات لاستكشاف قدراتهم ومواهبهم الثقافية والفنية والرياضية.

ولابد أن أنوه بعمل المعهد الوطني للشباب والديمقراطية، الذي يبقى مؤسسة مستقلة تنصهر فيها جميع المكونات السياسية الشبابية، مطالبين الحكومة في نفس الوقت بضرورة تفعيل هذا المعهد وإعطائه المكانة اللائقة لتأطير الشباب سياسيا، وفق منظور وطني، يعتمد على التشبع بروح المواطنة الحقيقية البعيدة عن الإيديولوجيات وتوسيع مجال تدخله وخلق خلايا له على الصعيد الجهوي والمحلي.

إن المستقبل السياسي لبلادنا رهين بمدى اشتغال هذا المعهد. إن قطاع الشباب والطفولة يتطلب عناية كبرى من الحكومة المغربية، بحيث يجب أن تمده بكافة دعمها المادي والمعنوي من أجل احتضان الشباب وإدماجه في محيطه السوسيو ثقافي وابتعاده عن كل مظاهر الانحراف الأخلاقي والتعاطي لآفة المخدرات، التي استفحلت بشكل كبير وسط شبابنا.

ومن هنا فإن مسؤولية هذه الوزارة لا يجب أن تتحملها لوحدها، بالنظر لحجم الخصاص الكبير الذي تعرفه بنياتها الأساسية، وبالتالي فإن المحاسبة رهينة بمضاعفة جهود هذا القطاع لكي يقوم بهذا الدور أحسن قيام من أجل إنقاذ شبابنا من التطرف والانحراف.

أما فيما يخص قطاع الرياضة، فإن الوزارة مطالبة بتفعيل التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية للرياضة، التي جاءت الرسالة الملكية التاريخية ووضعها كخريطة طريق من أجل إصلاح الشأن الرياضي. وفي هذا الإطار، لابد أن نهنئ الوزيرة على جرأتها في التعامل مع القضايا التي تعيق التطور الرياضي، من خلال مباشرتها الفوري للإصلاح الذي جاء في مضمون الرسالة الملكية إلى إعادة النظر في توزيع المنح ومحاسبات الجامعات والنتائج المحصل عليها وافتحاص المشاريع موقوفة التنفيذ حول الرياضة والبحث والاجتهاد في إيجاد تصور جديد للتعامل مع الجامعة، وفق مبدأ الإنتاجية والفعالية والابتعاد عن المحسوبية والزبونية في صرف المنح وتحقيق الشفافية المطلوبة في هذا القطاع، ضرورة الاهتمام بالشباب عن طريق التكوين في جميع الرياضات الجماعية والفردية ومنح فرص الطاقات الشابة من أجل إبراز مواهبها، تفعيل دور الرياضة في الدبلوماسية المغربية، الاهتمام بالفرق الوطنية لتمكينها من الظهور بالمظهر المشرف خلال التظاهرات القارية والعاملية، البحث عن وسائل الاستفادة من دعم الجماعات المحلية للرياضة المغربية عن طريق الدعم الجمعيات الرياضية والأندية ووضع قانون يؤطر الدعم وحسنه من تلاعبات بعض السماسرة، اعتماد مبدأ الشفافية والمردودية والكفاءات - كمعيار أساسي - لمنح الدعم وتفادي منطق المحسوبية والحزبية الضيقة، الاهتمام بالرياضة في العالم القروي، توفير البنى التحتية من أجل تمكين شباب العالم القروي من أجل إبراز مواهبهم وقدرتهم، عبر الإسراع في إحداث ملاعب القرب ومراكز التكوين الرياضي بشتى الأنواع إقليميا وجهويا، وذلك بتخصيص وعاء عقاري لهذه الوزارة من أراضي الدولة، بشتى أصنافها، تفعيل دور الشراكة، محاربة ظاهرة العنف والشغب في الملاعب، التسيير المركزي لازال مهيمنا في تدبير الشأن الرياضي، تفعيل البعد الجهوي المحلي في مجال التسيير، البحث عن مراكز تخييم جديدة في مختلف عمالات وأقاليم المملكة، تفعيل مشروع الاحتراف في المغرب، خلق إطار للتواصل مع الدول الشقيقة من أجل استقبال أطفال هذه الدول في فضاءات التخييم، نسج علاقات مع هذه الدول من أجل استثماره في هذه الدبلوماسية العربية.

وفي الأخير، السيد الرئيس، السيدات الوزيرات، السادة الوزراء، إخواني المستشارون، لقد تأكد -بالملموس- المشاكل الكبرى التي تعيشها القطاعات الاجتماعية ببلادنا والمندرجة في لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والخصاص الحاد الذي يعرفه غياب مقاربة شمولية لمعالجة الأوضاع وضعف الميزانيات الفرعية، إلا أنه من خلال أجوبة السادة الوزراء، داخل اللجن، عن تساؤلاتنا وطروحاتنا لمسنا روح الوطنية والالتزام الذي تعهدوا به من أجل تطبيق ملاحظاتنا والأخذ، بعين الاعتبار، في إطار المعطيات المقترحة من أجل الرقي في هذه القطاعات إلى ما يصبو إليه المغاربة. وما نطمح إليه جميعا، بالرغم من أن ميزانيات القطاعات الاجتماعية تلتهم 35% من الميزانية العامة للدولة، فإن الخصاص لازال موجودا.

وأمام هذا كله، فإننا سنساند، في فريق التجمع والمعاصرة، القانون المالي، وسنصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، دائما في إطار الأغلبية، الكلمة الآن للسيدة المستشارة، خديجة الزومي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي أن أقول أن أحسن عنوان يمكن أن نبدأ به الحديث عن التعليم وعن الشؤون الاجتماعية، هو أن داء العطب قديم وقديم جدا، بادئ ذي بدء، السيد الرئيس، أريد أن أشير إلى أن القطاعات التي يعنى

بهذا التدخل تمس الجانب الاجتماعي، وقد أولت الحكومة الحالية، والتي يرأسها السيد عباس الفاسي، والتي تمثل أغلبيتها بكل شجاعة، كامل الاهتمام للمسألة الاجتماعية، خصوصا في جانب الغلاف المالي. وهنا أقول: "إذا أردت أن تحكم على ميزانية أمة، فانظر إلى شقها الاجتماعي، فإن كان شقا معتنى به، فتلك ميزانية ناجحة، وإن كان مغيبا، فإن تلك ميزانية ليست في مستوى المجتمع الذي يريد التقدم والتنمية البشرية"، لذلك فإن هذا الحجم الذي يفوق نسبة 50 % من الميزانية العامة للدولة، يحيلنا على أن هذه الحكومة هي حكومة اجتماعية بامتياز.

ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن هناك انتظارات قوية وملحة رغم المجهودات المسجلة من طرف الحكومة عموما، ومن طرف الوزراء المحترمين المسؤولين المباشرين عن تدبير القطاعات المعنية، وما الخصاص المسجل إلا إرث ثقيل لسنوات عجاف ما قبل التسعينات، وكل ذلك كان نتيجة لسياسات وظروف، أقل ما يقال عنها، أنها غير مضبوطة وعنوانها، السيد الرئيس والسادة الوزراء والسادة المستشارون، هو أن داء العطب قديم وقديم جدا، وأن هذه الحكومة، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، تجتهد بكل اللغات لمعالجة الأعطاب هذه، لأجل وضع أفضل بنية اجتماعية وأكثر سلامة. ونحن، في الأغلبية الشجاعة، نساند هذه الخطوات على أمل أن نصوت في الغد القريب على ميزانيات ضخمة، تهم هذه القطاعات وتعد بملايير الدراهم وليس بملايين الدراهم. همنا الوحيد والأوحد رفاهية المواطن وضمان كرامة المغربي حين يتوجه إلى المستشفى وحين يبحث عن الشغل وحين يتوجه إلى المدرسة، وأيضا حينما يريد ممارسة شعائره الدينية.

السيد الرئيس،

كما جاء في كلمة السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، إننا نبحث أولا عن مستوى مؤسسة الوزراء، أن يحصل ذلك التناغم في التنسيق بين المدراء العامين والمركزيين والجهويين ومسؤولي المؤسسات العمومية، والهياكل الإدارية، وأنا شخصيا من هذا القبيل مع توفر إرادة حقيقية لكفيل بتحقيق تلك الخدمة وذلك الرضا الذي ينشده كل المتعاطين والمتعاطفين مع هذا القطاع.

وعلاقة بالتكوين المهني، أؤكد أن نظامنا الخاص بمنظومتنا التربوية في التكوين المهني يجب أن ينخرط في ديناميكية التقدم والمساهمة بكل فعالية في التنمية السوسيو اقتصادية لبلادنا، إن مبلغ 165.7 مليون درهم الخاصة برسم سنة 2009 للمخطط الاستعجالي للتكوين المهني مبلغ نطمح إلى أن يرتفع أكثر، رغم كونه يمثل نسبة 49.2% من ميزانية الاستثمار الخاصة بهذا القطاع.

إن مكتب التكوين المهني مطالب بتثمين تنسيقه وتعاونه مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من أجل امتصاص أفواج العاطلين وإمداد سوق الشغل بالمهارات المطلوبة.

إن التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول، والذي صوتت عليه الأغلبية، التزم بتكوين 750 ألف شاب وشابة في أفق 2012، وإن الحكومة ماضية في تحقيق هذا الهدف، لكننا نؤكد على أن 750 ألف، هذه يجب أن تجد مكانها داخل سوق الشغل لدفع الاقتصاد الوطني ولامتصاص البطالة وللرفع من مستوى الدخل ومن المستوى الاجتماعي كذلك في الفئات المنتمية إليها.

ولا تفوتنا الإشارة - فيما يخص قطاع التشغيل - إلى الترسانة القانونية، وعلى رأسها الحديث الذي ما فتئ يدور حول القانون التنظيمي المنظم للإضرابات.

إن المشروع الذي رفرف طويلا بين ردهات الوزارة لسنوات، يجب أن يشمل كل وجهات النظر لمختلف الفعاليات، حتى لا يصيبه ما أصاب مدونة الشغل، التي ما إن صادق عليها البرلمان بغرفتيه، حتى تبين أنها في حاجة إلى تعديل آخر، وذلك بعدما اصطدم تطبيق بعض فصولها بواقع لا يرتفع، تداخلت فيه مصالح الطبقة العاملة مع إكراهات المشغلين والضوابط العامة للدولة، وأحيانا احترام المبادئ العامة لحقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق النقابي الذي نناضل دائما من أجله، وإننا نعاهد الطبقة الشغيلة - طبعا - على أن ننتصر لهذا الحق (المادة 87 من القانون الدولي).

إن النهوض بحقوق المرأة وإدماج مقاربة النوع وتكافؤ الفرص وخلق سياسة أسرية مندمجة والنهوض بحقوق الأطفال ووضعية ذوي الاحتياجات الخاصة، لمواضيع نولي لها اهتمامات كثيرة، والحكومة أولتها كذلك اهتمامات وعناية متميزة، وأفرد لها جلالة الملك محمد السادس وزارة خاصة، على رأسها أخت مشهود لها بانخراطها في هذه المعركة، طيلة مشوار نضالها.

ونحن، كبرلمانيين، حريصون على النهوض بهذه القطاعات والمواضيع، أشد ما يكون الحرص، إلى جانب الحكومة وإلى جانب جلالة الملك، حتى نرفع المغرب في كل السلالم الدولية. وبالمناسبة، فإن رفع المغرب لجميع تحفظاته مع حقوق المرأة في المحافل الدولية، دليل قاطع على أن الرغبة التي تحذونا جميعا في أن تكون المرأة المغربية فاعلة في المجتمع الفعالية المنوطة بها والمساهمة التي تليق لها وأرادها لها كذلك ديننا الحنيف، معززة مكرمة مصونة محفوظة، ومقتدرة أيضا، وما التشبث بحق المرأة في تحمل مناصب المسؤولية السياسية والرفع من نسبة التمثيلية النسائية في الهيئات المنتخبة في المجال الحضري والقروي، إلا دليل على حسن وصدق إرادة هذه الحكومة التي وضعتنا - بمبادراتها - الشجاعة في أفق نتطلع فيه نحو غد أفضل.

وكذلك هذه الحكومة بادرت إلى تفعيل إستراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء، ومحاربة الصور النمطية ونشر ثقافة المساواة، التي ليست معناها – بالضرورة - تجاوز حدود شرع الله وصبغته.

إن هذا الإلحاح الذي يحذونا في موضوع المرأة، متمثل أيضا في حقوق الأطفال الذين هم صورة مجتمعنا مستقبلا، ولذلك وجب علينا إعدادهم

وتنشئتهم وصون حقوقهم بكل الطرق وبكل اللغات، وما الدور الذي تقوم به صاحبة السمة الملكي الأميرة للا مريم إلا تأكيد للإرادة التي تحذو هذه الأمة، ملكا وحكومة وشعبا، من أجل صيانة الطفولة والنهوض بحقوق الطفل، عبر خطة عمل 2008-2012 لإنجاز شبكة وطنية لوحدات حماية الطفولة.

إن هذا الحرص على بناء المجتمع ممتد أيضا إلى الأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية الإعاقة. وفي هذا الإطار نحيي ما تقوم به جمعيات المجتمع المدني المتعددة والتي أصبح لها دور كبير في تبني سياسة مجتمعية، كلها من أجل غد أفضل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن الإنجاز الذي تباركه أغلبيتنا والمتمثل في افتتاح المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، والتي دشنها صاحب الجلالة في 15 من أكتوبر الماضي، إنجاز ثقافي مهم ينضاف إلى المتحف الوطني للفنون المعاصرة، الذي شارفت أشغال تهيئته على الانتهاء، بالإضافة إلى المعهد الوطني العالي للموسيقى وفنون الرقص. هذه المعالم الثقافية تعتبر عنوانا - فقط - للانخراط المؤسساتي، أما الأهم هو ذلك التوجه نحو صناعة الثقافة بكل أشكالها وتلويناتها في جميع المجالات. ونحيي بالمناسبة، كتابنا وروائيينا وشعراءنا موسيقيينا ومبدعينا وفنانينا وعموما كل من حمل القلم والريشة من أجل فكرة إبداعية. ووزارة الثقافة مطالبة بالاجتهاد لتقديم الدعم اللازم للثقافة المغربية، التي تمتد إلى كل موروث، سواء كان عربيا أصيلا أو يعرربيا أو أمازيغيا ليضع تميزا وينطق بموروثنا ويعبر عن هويتنا المغربية.

ولا يفوتنا أن نشير - مرة أخرى من جديد - إلى الشجاعة التي تحدثنا عنها منذ ما تم إحداث التغطية الصحية للفنانين، بموجب مقتضيات قانون الفنان، والذي تم تفعيله ابتداء من سنة 2008، وأملنا أن تستمر هذه المنجزات. والحديث عن التغطية الصحية للفنان يقودني إلى الحديث عن التغطية الصحفية وقانون الصحافة والصحافيين.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن الصحافة والصحفيين لحديث ذو شجون، ويكفيني أن أقول إن الصحافة المغربية، بنجاحاتها وإخفاقاتها، قد ساهمت في بناء الحس الديمقراطي لبلادنا، بل كانت دائما هي الوسيلة المثلى لترجمة رغبات الشعب وأفكاره ومؤسسات الدولة الدستورية وفاعليها لتصل إلى كل مشاهد ومنصت وقارئ، وحسبي أن أوجه التحية والتقدير لكل حامل كاميرات التصوير والتسجيل ولكل ساهر في استوديو من استوديوهات التلفزيون والإذاعة الرسمية وغير الرسمية، لكل حامل قلم داخل جريدة لا توزع بمئات الآلاف أو توزع نسخا بالعشرات. ولا أستثني هنا، السيد الرئيس، إلا المتاجرين الذين الذين ليسوا - والحمد لله - إلا أقلية وسط شرفاء لا يعدون ولا يحصون، وكي أستعير بعض التعابير الصحفية لأقلام محترمة: "إننا في هذه البلاد لسنا محتاجين إلى مداحين بل إلى عاملين مجدين صادقين إلى جانب جلالة الملك وكل القوى الغيورة عن بلد عزيز جميل، يضمنا بدفئه وامتداد أرضه".

السيد الرئيس،

إن الانفتاح الإعلامي المسجل في بلادنا ومسلسل تحرير قطاع الاتصال السمعي البصري ينبغي أن يصب أولا في الرفع من أداء القطب العمومي حتى يستجيب لتمثيل وترجمة آراء كل المغاربة بمختلف مواقعهم ماداموا يساهمون في تمويله بالضرائب المباشرة والغير مباشرة.

ثانيا، في الرفع من الأداء الإعلامي بمختلف وسائل الإعلام الخاصة أو المتنقلة، ويجب الاعتراف بذلك لما لها من إسهامات حقيقية في تطوير عمل الصحفي في بلادنا، وأفرزت كفاءات حقيقية مشهود لها، والأمثلة عبر التاريخ لا تعوزني في هذا الميدان.

ولا يسعني، السيد الرئيس، إلا أن أقول كل مجهود محمود في مجال النهوض بتأهيل الإعلام السمعي البصري والصحافة المكتوبة ووكالة المغرب العربي للأنباء والصناعة السينمائية وحماية الملكية الفكرية وقطاع الإشهار، إلا أن الأمر - مع ذلك - يحتاج إلى وقوف وتنبه وحذر وتساؤلات مباشرة وغير مباشرة.

ارأفوا بنا، أيها السادة المسؤولون عن التلفزيون، مما تقدمه من، على الأقل، ما يقال عنه أنها مشاهد ثقيلة ومفسدة للذوق، والحديث عن الفساد يجر أوتوماتيكيا إلى الحديث عن إهدار المال العام بدون فائدة.

إننا نحيي المجهودات التي تقوم بها الوزارة، ونصادق على البرامج والميزانية المخصصة لها، ولكن هذا ليس معناه أننا نوقع على شيك أبيض، استحضروا - فيما تقدموه من برامج - ذلك المغربي المتعفف المحتشم، استحضروا وقار ذلك الشيخ القروي. استحضروا الإنسان الأمازيغي والصحراوي والريفي وغيره، استحضروا جميع الأشياء التي تضمن هويتنا ومغربيتنا، واستفيدوا كذلك من الانتقادات الموجهة إليكم من طرف زملائكم في الصحافة المكتوبة، ولا يجب أن تشكل هذه الانتقادات أي إزعاج، حيث قال عمر بن الخطاب، رضي الله عنه: "رحم الله عبدا أهدى إلي أخطائي".

ولكي أختم موضوع الاتصال، لابد أن أشير إلى العلاقة بين الصحافة ووزارة العدل، فقد طغت في هذه الأيام الأخيرة، حيث نلاحظ بعض المحاكمات التي إن كانت تحفظ حقوقا، فإنها تضيع أخرى دون محالة، وحسبي هذا.

أنتقل بكم، السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون، إلى الحديث عن قطاع الصحة الذي تراكمت أعطابه بكل امتياز، حيث لا نجد إلا المشاكل المتراكمة في هذا القطاع، والأخت الوزيرة لم تدخر جهدا في البحث عن حلول ملائمة ومجدية لهذه المشاكل. طبعا نحن نفتخر بها، لا

لكونها امرأة، بل هي مطالبة كذلك بتوخي النجاعة إلى جانب الأطر الإدارية والطبية التي تشتغل إلى جانبها، والقطاع يبحث عن وضع صحي أفضل، ولابد أن يدافع عن المواطن المغربي، الذي يعتبر الهدف والأصل في كل هذه المعادلة.

السيد الرئيس،

إن المخطط وخطة العمل التي تقدمت بها السيدة الوزيرة ما بين 2008 و2012 هي خطة متكاملة مندمجة، تحمل جميع الانتظارات المطروحة في هذا المجال، ولكن يجب القول أن إعادة التموقع الاستراتيجي لمختلف المتدخلين في المنظومة الصحية وضرورة تطوير عرض العلاجات، مما سيجعل الولوج إليه سهلا وفي متناول كل مغربي مغربي، أينما كان، في المدشر أو القرية أو المدينة.

وأعيد لأكرر، السادة والسيدات المستشارون المحترمون، إن داء العطب قديم، وأهل الاختصاص أدرى بالحديث عن مشاكل الصحة والصحة القروية والأمراض المزمنة والصحة العقلية والخصاص في المؤسسات من الموارد البشرية ووضعية المستعجلات والتخصصات الطبية في مختلف المناطق وإلى ذلك من شلال المشاكل الصحية، التي ليس عنوانها فقط مرض السيدا والسرطان العويصين، بل فقط تلك الوعكة الصحية البسيطة المرتبطة بنزلات البرد، والتي - أمام قصر ذات اليد - يعجز أصحابها عن اقتناء دواء لا يتعدى ثمنه 50 درهم، فما بالك بتلك المبالغ المسترسلة المزمنة التي تستنزف الجيب والعقل والفكر.

إن الحكومة لا بد أن تدعم قطاع الصحة، ولا بد أن تسترسل في التغطية الصحية، ونأمل أن تكفينا شر الضياع الذي تعانيه فئات واسعة من العاملين والعاملات، والذين ليس لهم كذلك دخل إلى جانبهم. كما أن هناك قرى معزولة بالبرد والثلج، ويقطنها مغاربة يمشون على قدمين يتنفسون الهواء ويدينون بالولاء لعرش البلاد، بطائفهم الوطنية تفيدنا بأنهم مغاربة، من مسؤولية الوطن عليهم أن يوفر لهم التطبيب بكل اختصاصاته قرب أماكن سكناهم.

إن الأوقاف والشؤون الإسلامية، السيد الرئيس، تعنى بترسيخ المبادئ الدينية الصحيحة، وهي لا تحتاج إلى كثير من الذكاء لبيان الخبيث من الطيب، فقط يجب فتح المجال للعلماء وتظافر مجهوداتهم مع وسائل الإعلام والاستنارة بتوجيهات أمير المؤمنين، حتى لا نتيه بأمتنا في متاهات تزوغ وتنأى عن الدين الإسلامي الحنيف. دستورنا طبعا يؤكد على أن ديننا هو الإسلام، وحاميه طبعا هو أمير المؤمنين، ولكن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية يجب أن تنزل عبر وسائل الإعلام إلى جميع المستويات المجتمعية.

وإن كان الوقت يعوزنا، فإن قطاع الشباب والرياضة، لا تعكر صفوته إلا الإخفاقات المتتالية لرياضاتنا في المحافل الدولية، وأثمن أن تكون المناظرة الوطنية للرياضة هي الإستراتيجية الموضوعية في أفق 2020 وتفعيل مضامين الرسالة الملكية السامية التي كانت - بحق - خطة عمل وإستراتيجية أجابت عن جميع المشاكل التي طرحتها المناظرة الوطنية.

إن رياضتنا تعاني من الخلل، وهذا الخلل لا يمكن أن نتغلب عنه إلا بذوي الاختصاص، والحمد لله، ذوو الاختصاص يرأسونه، وأنا شخصيا متفائلة بعمل السيدة الوزيرة، لأنها - على الأقل - كانت لها الجرأة أن تطرح على طاولة النقاش مجموعة من الإشكاليات، التي كنا بالأمس القريب لا نقدر حتى على التلفظ بها.

أما التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، باختصار فإن التعليم عموما يحتاج منا إلى صرامة حقيقية في الموقف وفي المبدأ، ولا يحتاج منا إلى سياسة إرادية حقيقية كذلك، حيث لو خيرت شخصيا بين الأكل والشرب والتمريض والرياضة والتعليم لاخترت هذا الأخير، لأن هذا التعليم، إما أن يصنع مجتمعا متعلما، وإما أن يصنع مجتمعا متخلفا، لا يتخلص من جميع الأمراض.

إن التعليم يحمل فكرة نبيلة، إلا أن تخصيص الميزانية الحالية فقط للتعليم والمتمثلة في نسبة 23.3% من الميزانية العامة، لأمر يدعو إلى الحيرة، خصوصا أمام الأعطاب التي يعانيها هذا القطاع، وما ينتجه - مع الأسف - من أعطاب أخرى، ربما حان الوقت لنلتف جميعا ولتلتف جميع الميزانيات لتتضامن مع وزارة التعليم وخاصة الجماعات المحلية يجب أن تتحمل مسؤوليتها وكذلك الجهات. ربما إن إنتاج أمة جاهلة، لأننا كنا لا نريد أن ننتج أو إعادة أمة جاهلة.

وأختم، السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إننا نصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات، ولكنها كلها تعاني من داء وعطب قديم. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

توصلت الرئاسة، دائما عن الأغلبية، بتدخل مكتوب من طرف السيد المستشار المحترم العربي خربوش، نشكره على هذه البادرة.

باسم المعارضة، المستشار السيد عبد الكريم الهمس، فليتفضل.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تندرج ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، إذ - من خلالها - سنحاول إبراز تصوراتنا ومواقفنا في فرق

المعارضة حول أوضاع القطاعات الاجتماعية والميزانيات المخصصة لها، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2009، مادامت الميزانية تشكل أهم الأدوات والآليات لمراقبة العمل الحكومي من جهة، ولتحقيق الانتظارات الاجتماعية للمواطن المغربي من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

إن قراءتنا للأرقام التي قدمتها الحكومة، خصوصا المتعلقة بالجانب الاجتماعي في ميزانية 2009، تجعلنا نسجل التضارب الحاصل بين الأرقام، التي تبدو متفائلة جدا، وبين الواقع الاجتماعي والمعيشي المر، المتصل بتفاقم مظاهر العيش الاجتماعي، فعندما ادعت الحكومة كونها خصصت قرارات 53% من الميزانية للجانب الاجتماعي، اعتقدنا في فرق المعارضة، واعتقد معها الرأي العام الوطني بأن هذه الميزانية ستستهدف مباشرة الفئات التي تعاني من الفقر والهشاشة والإقصاء والتهميش والبطالة والحاجة الماسة إلى الصحة والتعليم، تماشيا مع الخطب والتعليمات الملكية السامية، إلا أنه - في حقيقة الأمر - ليس سوى خطابا، الغرض منه تلميع صورة الحكومة ليس إلا، مادامت الحكومة حصرت اعتمادات التسيير والاستثمار بعدد من القطاعات، التي تشكل قطاعات للموارد البشرية بامتياز ضمن النسبة المشار إليها سابقا.

السيد الرئيس،

إن قطاع التعليم يكتسي أهميته من دوره الريادي والاستراتيجي في التنمية، باعتباره الرافع القوي لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا ومن مساهمته الفعالة في تكوين أطر وموارد بشرية مؤهلة.

ومن هذا المنطلق، فإننا، في فرق المعارضة، نعتبر أن الاستثمار في التربية والتكوين هو استثمار في العنصر البشري الذي نعتبره ثروة يراهن عليها المغرب لرفع التحديات التي تواجهه ولتحقيق التنمية والتقدم المنشودين.

السيد الرئيس،

إن إنجاز برنامج استعجالي لإصلاح منظومة التربية والتكوين، هو بمثابة اعتراف ضمني للحكومة بفشل السياسات المتبعة في هذا القطاع وبصعوبة الوصول إلى الأهداف المسطرة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فإشكاليات واختلالات التعليم مازالت مطروحة وبحدة، حيث نسجل - للأسف الشديد - استفحال الهدر المدرسي، الاكتظاظ، ضم المستويات، التكرار، رداءة حالة المؤسسات التعليمية والأحياء الجامعية والداخليات، مع انعدام النقل المدرسي وانعدام الأمن داخل المؤسسات التعليمية ومحيطها، وكذلك انتشار ظاهرة تعاطي التلاميذ للمخدرات، مع ضعف البرامج والمناهج التعليمية، كذلك عدم ملاءمة أنواع التعليم مع الحاجيات سوق الشغل، نظرا لغياب التوجيه الظروف المزرية التي تعيشها أسرة التعليم بالعالم القروي، إضافة إلى الغياب المستمر للأطر التعليمية بالعالم القروي، ما يحرم فئة عريضة من المواطنين من التعليم. الخصاص كذلك في الموارد البشرية، وهو مشكل مطروح بحدة على الصعيد الوطني، إذ جل المؤسسات التعليمية بالمغرب تعرف خصاصا على مستوى الأطر...

كل هذه الاختلالات العميقة لن تؤدي، بطبيعة الحال، في نهاية المطاف، إلى تخريج أطر بإمكانها كسب الرهانات ورفع التحديات وتجسيد البعد التنموي لبلادنا، وخاصة أن المغرب عرف قفزة نوعية بقيادة العاهل المغربي جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، حيث فتح أوراشا كبرى تحتاج إلى أطر تقنية كفأة لمواكبة كل هاته الإنجازات.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصحة ببلادنا يعرف وضعا مترديا يدعو للقلق، لذلك فإننا، في فرق المعارضة، نؤكد بأن الواقع يفند كل الأرقام وكل ما تعتبره الحكومة إنجازات في هذا الميدان، فالخدمات الطبية تعرف تدهورا كبيرا، والمستعجلات بدورها تعرف اختلالات خطيرة، حيث يسود اللامبالاة والفوضى والزبونية والمحسوبية، بشكل لا يعير أي اعتبار للكرامة الإنسانية، كما - نسجل للأسف الشديد - غياب أطر مكلفة باستقبال المرضى في المستعجلات، ونؤكد على هذا، وهذا ما ينعكس سلبا على نفسية المواطن، أما على مستوى صحة الأم والطفل، فنسجل - للأسف الشديد - ارتفاع نسبة الوفيات.

أما في العالم القروي، فمازال يعرف خصاصا ملحوظا على مستوى المراكز الصحية والمستوصفات والتجهيزات والخدمات الطبية والأطر، مع غياب المداومة أثناء العطل، مما يجعل المواطن القروي يحس، أكثر، بالتهميش والإقصاء.

ومن هذا المنطلق، نقول أن على عاتق الحكومة العمل على ضمان العلاج للمواطن القروي، كما لا تفوتنا الفرصة دون التساؤل عن مصير أزيد من 270 مستوصف، كلف بناؤها مبالغ كبيرة من ميزانية الدولة، إلا أنها لا تزال مغلقة، وأضحت مرتعا للمتسكعين والمتشردين.

السيد الرئيس،

لقد تضمن التصريح الحكومي التزاما بوضع خريطة صحية وطنية تهدف إلى تقليص الفوارق بين المناطق والجهات بين الوسطين الحضري والقروي، وهو ما لم نجد له أثرا في مشروع قانون المالية لسنة 2009.

ومن هذا المنطلق، فإننا، في فرق المعارضة، نقترح ونطالب باعتماد سياسة وإستراتيجية صحية استعجالية جهوية، تأخذ بعين الاعتبار حاجيات كل جهة كل منطقة على حدة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، فالفقر يشكل هاجسا حقيقيا لبلدنا ووصمة عار في جبينه، فبالرجوع إلى تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وتقرير البنك الدولي، يتأكد لنا – بوضوح - أن الفقر والهشاشة من الإشكاليات الحقيقة التي ترون مستقبل المغرب، هذا ما جعله يتقهقر في سلم التنمية البشرية. هنا لابد أن نقف عند الرقم الذي قدمته الحكومة

بخصوص نسبة الفقر بالمغرب 9%، لنقول لها أن الرقم بعيدا كل البعد عن الواقع.

أما بالنسبة للقطاع النسائي، فعلى الرغم من التحسن اللطيف الذي حصل على مستوى المشاركة السياسية للمرأة، فإنها لا تزال تعيش مختلف أشكال العنف والاستغلال، بالرغم برامج الوزارة المتعددة، التي لم تغير من الواقع شيئا.

السيد الرئيس،

إن الوضعية المزرية التي يعيشها القاطنون بدور العجزة، والخيرات ودور الطلبة والطالبات تدعو إلى ضرورة تدخل الحكومة، خصوصا وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن من أجل ضمان كرامتهم وتحسين مستوى عيشهم، فهذه المؤسسات الاجتماعية تعتمد بشكل كبير على الإعانات الزهيدة للجماعات المحلية ومساعدة المحسنين. هنا لا تفوتنا الفرصة دون التنويه بالمجهودات التي تبذلها مؤسسة محمد الخامس للتضامن وكذا جمعيات المجتمع المدني في هذا الإطار.

السيد الرئيس،

إن التضحيات المقدمة من طرف مؤسسة التعاون الوطني، لا يقابلها اعتراف واقعي يترجم إلى ما هو مادي بغية تطوير هذا القطاع ذا المرجعية التاريخية في المجال الاجتماعي، وهنا وجب التذكير بضرورة إيلاء أهمية خاصة لعنصره البشري، الذي راكم خبرة محترمة في مجال تدبير وتسيير الملفات المرتبطة بالتهميش والإقصاء ومحاربة الفقر.

وأمام الوضع الاجتماعي المزري، الذي يعيشه الفقير والمرأة والطفل والمعاق، لم تخصص الحكومة لقطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن سوى 550 مليون درهم، أي 0,2% من الميزانية العامة، وهو اعتماد نعتبره في فرق المعارضة جد ضعيف ولا يرقى إلى طموح الفئات المعوزة.

السيد الرئيس،

عرفت الرياضة المغربية مؤخرا تراجعا كبيرا وإخفاقا تلو الإخفاق، مما جعل الرياضي الأول صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يتدخل ويوجه رسالته السامية إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة، إذ قدم فيها جلالته تشخيصا دقيقا للواقع الرياضي المغربي الباهت، وتطرق لمكامن الخلل في الرياضة الوطنية، ورسم معالم الطريق لتصحيح مسارها.

إنها نكبة أخرى تنضاف إلى نكبات الرياضة الوطنية بغانا وبكين، إنه إقصاء - بطعم مر - من التأهل إلى نهائيات كأس إفريقيا للمنتخبات المحلية لكرة القدم، إنه حدث استفز المغاربة، في نهاية الأسبوع الماضي، إقصاء بنتيجة عريضة أمام منتخب ليبيا.

ومن هذا المنبر، نعلن، في فرق المعارضة، دق ناقوس الخطر حول تراجع الرياضة الوطنية، ومن أجل النهوض بهذا القطاع الهام، الذي رفع العلم الوطني خفاقا في مناسبات عدة، نقترح في فرق المعارضة ما يلي:

- دمقرطة الأندية والعصب والجامعات، التي أصبحت مرتعا للفوضى وغياب ضوابط التسيير.

- توفير التجهيزات الرياضية والبنيات التحتية من دور الشباب والقاعات المغطاة والملاعب، التي تكاد تكون شبه غائبة، وإن وجدت تكون محترثة ولا تصلح للممارسة الرياضية.

- الاهتمام بالقاعدة، عبر إنشاء مراكز للتكوين والتأطير، فبغياب هذا الاهتمام يبقى الحاضر والمستقبل الرياضي بالمغرب غير مطمئن، رغم إنجازات الماضي.

- الرفع من المساعدات والمنح المخصصة للأندية.

- وضع سياسة أو برنامج لتحقيق هدف الاحتراف والوصول مستقبلا إلى نادي المقاولة والتخلص من سلبيات الهواية.

- وضع سياسة أو برنامج يهدف إلى التنقيب عن الكفاءات الرياضية، خصوصا بالمناطق القروية والأحياء الشعبية.

- الاهتمام والعناية الاجتماعية بالكفاءات الرياضية السابقة وإشراكهم في تأهيل الرياضة الوطنية.

السيد الرئيس،

إن التنمية التي ننشدها لن تتحقق إلا بتقليص الفوارق بين الجهات وتكافؤ الفرص بين الوسطين الحضري والقروي، معلنين أننا سنظل، في فرق المعارضة، ندافع عن الملفات الاجتماعية وعن العالم القروي، حتى ينال حظه من الموارد المالية والبشرية.

تلكم، السيد الرئيس، ملاحظاتنا وتصوراتنا بخصوص ميزانية القطاعات الاجتماعية. نتمنى أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار، وأن تستجيب لها، لأنها تعكس الاهتمامات الحقيقية للمواطن المغربي، الذي لازال يعيش الفقر والإقصاء خاصة بعالمنا القروي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية تقدم بمداخلة مكتوبة. الآن أعطي الكلمة لعبد الله عطاش، عن الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسرني أن أتناول الكلمة، باسم الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في المناقشة العامة للميزانيات الفرعية للقطاعات الاجتماعية عموما، في إطار قانون المالية لسنة 2009.

وفي البداية، لابد من الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات:

الملاحظة الأولى، نلاحظ ضعف الميزانيات المرصودة لهاته القطاعات، والتي تعتبر اجتماعية بامتياز، بالمفهوم الاجتماعي الحقيقي، رغم الزيادات الطفيفة فيها، وهي دون ما تتطلبه التنمية بصفة عامة، حيث لم تقترب بعد من النسب المحددة من الهيئات الدولية، التعليم، الصحة، 4.5 %، المطلوب منها 10 %. الثقافة 0.33 %، المطلوب هو 1 %. كما أن أكثر من ثلثي هذه الميزانيات تمثل رواتب الموظفين في أغلب القطاعات، نموذج التعليم، الميزانية ديالو تمثل 75 % من رواتب الموظفين.

الملاحظة الثانية، وتخص الموارد البشرية، حيث نلاحظ جميعا نقص خطير في الموارد البشرية في هذه القطاعات الأهمية والإستراتيجية المهمة. التعليم، حدث ولا حرج، بحيث أن هناك خصاص ديال 28 ألف من الإداريين والأعوان، وما يقارب نصف هذا الرقم بالنسبة للمدرسين، رغم أننا نتكلم عن مخطط استعجالي. الصحة، نقص خطير في الأطباء حالا ومستقبلا، من هنا إلى 2020 خاص 13700 طبيب و60750 ممرض، واش هذه الوتيرة التي نلاحظ الآن ديال التوظيف، واش هي فعلا ستحقق لنا هاذ الفراغ الكبير ؟

بالنسبة للملاحظة الثانية، في الموارد البشرية، الترقية، تراكم المنتظرين للترقية في هذه القطاعات كلها، ابتدءا من سنة 2003، حيث يتم رفض المطالبة بترقية استثنائية في الحوار الاجتماعي، الذي لا زلنا نحضره لحد الآن. الاستمرار في تنفيذ مرسوم الترقية والتنقيط اللي هو خارج نطاق القانون، لازال بعد لم يصادق على القانون 50.05، ومع ذلك، هناك مجموعة من المراسيم التطبيقية التي تنفذ رغم أنف هذا القانون الغائب والغير المصادق عليه. التدني في أجور الموظفين مقارنة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.

الملاحظة الثانية، العلاقة مع الشركاء الاجتماعيين، حيث أن الحوار الاجتماعي الحالي، هناك لذا مختلف النقابات أو أغلب النقابات تخوف من الوصول - إن لم يكن قد وصل هذا الحوار - إلى الباب المسدود، خاصة بعد رفض الحكومة مناقشة كل ما يتعلق بتحسين وضعية الموظفين، لا الزيادة في الأجور ولا الترقية ولا غيرها، مما يتعلق بتحسين أجور الموظفين والأجراء عموما.

عدم تفعيل وتنفيذ بعض الاتفاقيات الموقعة مع الشركاء الاجتماعيين، نموذج صارخ هو الاتفاق ديال فاتح غشت 2007، ديال التربية الوطنية، الذي لم يصل بعد إلى التنفيذ حتى ل 15 % أو 20 %.

الملاحظة الثالثة، على مستوى الحكامة، ونحن، صدر - ليس ببعيد وقد ناقشناه في اللجان - تقرير للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2007، الذي أبان عن قصور وتلاعبات كبيرة واختلالات وتجاوزات مالية جسيمة في مجموعة من المؤسسات والمراكز، التي تشرف عليها وزارة هذه اللجنة، الأحياء الجامعية، التعليم العالي، المركز السينمائي المغربي، وزارة الاتصال، المراكز الاستشفائية، وزارة الصحة، المخيمات الصيفية، وزارة الشباب والرياضة.. كل القطاعات الاجتماعية الأساسية مسها هذا التقرير، ولا نجد في جل المداخلات ديال الوزراء في المناقشات ديال الميزانيات الفرعية، لم يتحدثوا عن هذه الاختلالات، لم يتحدثوا عن ماذا بعد هذا التقرير؟ وسأقتصر في مداخلتي على قطاعين أساسيين، أو قطاعين فقط: قطاع التربية الوطنية وقطاع الصحة، وسأسلم التدخل كتابة اختصارا وترشيدا للوقت ورحمة بي وبالسادة المستشارين، سأقتصر على قطاع التربية الوطنية وقطاع الصحة.

يشكل قطاع التربية الوطنية الرافعة الأساسية للنهوض بإصلاح التعليم ببلادنا، وأي خلل أو ضمور في هذا القطاع، من شأنه أن يخلق تشوهات لا تنجبر في أي مرحلة أخرى من مراحل التعليم، بل ويعطل ويربك خطط التعليم والبحث العلمي، ومن تم الخطط التنموية في البلد بشكل عام، لذا يجب النظر إلى هذا الملف، خاصة كقضية وطنية كبرى، يتجاوز التدبير الحكومي والتجاذبات السياسية والاستعداد للتعاون في التدبير مع كافة الفاعلين، استنادا إلى الروح التوافقية التي طبعت الميثاق، والذي تم تجاوزه في كثير من مواده.

وبالمناسبة، نسجل مجموعة من الاختلالات: ضعف مساهمة الدولة في التعليم الأولي وضعف عدد المنتسبين إليه، 100 ألف فقط في رياض الأطفال المهيكلة، من بين ما يزيد عن 700 ألف في غير المهيكلة، يعني أن الدولة فقط تشرف على واحد الجزء قليل جدا، كما أن خمس طفلات العالم القروي هن اللواتي يستفدن من التعليم الأولي، تفاقم نسبة الهدر، حيث وصل على التوالي في التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي 13.4% و14.5%، نسبة الانقطاع المهولة التي وصلت الإحصاءات الرسمية، كنتكلمو احنا على الإحصاءات الرسمية، مع العلم أن هناك (كلام في هاذ الإحصائيات) أكثر من 320 ألف تلميذ من المنقطعين سنويا. هاذو فقط اللي قبل من 15 سنة، اللي عندهم أقل من 15 سنة، 320 ألف تينقطعوا سنويا، مما يساهم في تضخم نسبة الأمية والتأخر ديال المغرب وانزلاقه إلى المراتب الدنيا في التقارير الدولية، استمرار ظاهرة الاكتظاظ رغم الارتفاع التدريجي للمؤسسات التعليمية العمومي التي وصلت في الثانوي مثلا إلى 31,6%، رغم أن ملي كنتكلمو على الاكتظاظ، الوزارة كتكلم على 45%، يعني 45% راه ماشي اكتظاظ، إذن هذا إشكال، ارتفاع نسبة التكرار التي وصلت في الابتدائي إلى 12,6% والإعدادي 16,4% والثانوي 14,5%، خصاص كبير في عدد الحجرات غير الصالحة للدراسة، حيث وصلت في الابتدائي مثلا 19 ألف وحدة غير مؤهلة، وهذا بتقارير ديال وزارة التربية الوطنية، تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية، والتي

أصبحت آفة تنخر العميلة التعليمية وتساهم في تدني مستوى التلاميذ في غياب أي تدخل للوزارة، تراجع مهول للأمان التعليمي في المؤسسات التعليمية من خلال ارتفاع مظاهر الانحراف كالاعتداء على حرمة المؤسسات والترويج السري للمخدرات والتحرش الجنسي والعنف المدرسي والعنف ضد الأساتذة الذي أصبح ظاهرة في هذه السنوات الثلاث الأخيرة، فشل الوصول إلى نسبة 20%، التي حددها ميثاق التربية والتكوين لمساهمة القطاع الخاص في جو التربية والتكوين، حيث لا تمثل الآن سوى 6% من 20% المطلوبة خلال 2010، تمركز هذه المؤسسات كلها في محور ديال الوسط وخاصة مدينة الدار البيضاء، كما نسجل كذلك عدم احترام الآجال المحددة في تنفيذ برنامج (Génie) اللي كان خاصة في المرحلة الثانية التي كانت ستبتدئ بداية 2008، أما بالنسبة للبرنامج الاستعجالي فكارثة، فيؤسفني أن أقول أن بعد وصولنا إلى السنة التاسعة من تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، نتكلم عن مخطط استعجالي لإنقاذ ما يجب إنقاذه، رغم أن هذه الملاحظات وهذه التقارير وهذه التشخيصات التي سمعناها في مختلف التقارير، سواء الدولية أو الوطنية، كنا قد تكلمنا فيها في جميع منتديات الإصلاح، اللي كانت في نصف العشرية الأولى، وأجمع الجميع، معظم المتدخلين، على أن هناك فشل ذريع في السنة الخامسة، ومع ذلك تمت الممارسة الغير المقبولة في تنفيذ هاذ الميثاق بطرق غير متفق عليها، رغم التوافق اللي كان في الميثاق، والآن في السنة التاسعة كان هناك اعتراف كبير بأن هناك كان فشل في تنفيذ هاذ الميثاق، ماشي فشل الميثاق، ولكن فشل في تنفيذ وتطبيق الميثاق.

هنا أتساءل: واش هاذ الناس اللي فشلوا في هاذ الميثاق تسع سنوات ديال الميزانيات المتراكمة في هاذ السنوات الأخيرة، نتكلم عن الفشل، ونتكلم عن أرقام؟ الأرقام تعطات في 2005، نسبة التمدرس، التعميم، كذا... إلخ، الآن نتراجع عنها بكثير، واش هاذ الملف فقط داز بالمخطط الاستعجالي بدون محاسبة الذين كانوا السبب المباشر في فشل هاذ الميثاق؟ كاين مجموعة من الملاحظات الأساسية في قضية المخطط الاستعجالي وضرورة تقييم الإصلاح من داخل الميثاق، لأن المخطط الاستعجالي يتكلم عن الميثاق مرتين فقط وتجسير العلاقة بينه في المخطط الاستعجالي، يكون هذاك الشي صراحة وبكل وضوح كامل.

نتساءل عن سر تغييب الفاعلين الأساسيين في المنظومة التربوية أثناء الإعداد له، مما طبعه ويطبعه بالفوقية واستمرار التخطيط لإصلاح التعليم من فوق، المخطط يتجاوز الميثاق، رغم أنه مخطط استعجالي، ولكن يتحدث عن أزمنة متقدمة 2014-2012-2018، واش هذا مخطط استعجالي ولا مخطط إستراتيجي؟ غياب أي إستراتيجية، المخطط الاستعجالي لا يتحدث عن الموارد البشرية، إلا بطريقة محتشمة، بل بطريقة فيها تعسف على هاذ الموارد البشرية، غياب أي إستراتيجية للنهوض بأوضاع الشغيلة التعليمية في مقابل تحفيزها عن الانخراط في الإصلاح الاستعجالي، غياب الحديث عن الإصلاح البيداغوجي، باستثناء الحديث عن التحكم في اللغات، التي أحيلت على المجلس الأعلى.

بالنسبة للتعليم العالي، ملاحظات باقتضاب، خصاص مهول في عدد الأساتذة لشيخوخة متنامية تهدد القطاع، عدم الالتزام بمقتضيات الميثاق الوطني للتربية، الذي حدد تزايد ما نسبته 5% كل سنة من ميزانية القطاع منذ بداية تطبيق الميثاق، تأخر كبير وغير مفهوم ولا مبرر في تأسيس أكاديمية اللغة العربية، اللي خرج القانون ديالها في 2000، ولحد في 2009 لازالت المراسيم التطبيقية والإخراج ديالها باقي لحد الآن، بنى تحتية ضعيفة كما وكيفا مع محدودية واضحة في الطاقة الاستيعابية، يتكدس الطلبة في بعض الشعب بشكل غير تربوي، نموذج الآداب والحقوق، طغيان الهاجس الأمني في التعامل مع العمل الطلابي في الجامعة، والتي تحد من الحرية الثقافية والنقابية للطلبة، هزالة الميزانية المرصودة للبحث العلمي 0.76% فقط من الناتج الداخلي، فضلا عن التأخر في صرفها، غياب إستراتيجية وطنية للبحث العلمي وافتقاد الوحدات المؤسسة للتوجيه والتأطير الوطني.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لقطاع الصحة، فكذلك باختصار، إن وضعية الصحة ببلادنا لا تسر، رغم كونه رهان أساسي لتحسين مستوى التنمية ببلادنا، ورغم ذلك فإن ميزانيته - كما أشرنا سابقا - لا تتعدى 4.56% من ميزانية الدولة، وهي نسبة دون نسبة 10%، التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة، باش نوصلو لواحد الحدود معقولة، وهذا دليل على عدم إعطاء أولوية لهاذ القطاع الحيوي، زيادة على غياب الترشيد والتحكم في النفقات في هذا القطاع، وهذا الوضع ينعكس سلبا سواء على الموارد البشرية، من حيث الخصاص، الذي ذكرناه آنفا، رغم أن الحكومة توفر سوى 2000 منصب شغل هاذ السنة، ونسجل هنا أهم نقط الضعف الرئيسية الإضافية، غياب خريطة صحية تبين انتشار الموارد البشرية بالنسبة لكل مهني الصحة، توزيع غير عادل للموارد البشرية بين جهات الأقاليم، حيث أن 47% من الأطباء وكذلك التجهيزات الطبية موجودة فقط في محوري الرباط الدار البيضاء، توجد أكثر من ربع ساكنة المغرب، 25% من ساكنة المغرب توجد على بعد 10 كيلومتر من أقرب مركز صحي، ماشي مستشفى ولا غير مراكز صحية، 10 كيلومتر باش يمشي من البادية إلى مركز صحي، قلة الميزانية المخصصة للتكوين المستمر، مع غياب معايير دقيقة ونزيهة لفائدة المستفيدين، تحمل الأسر لنسبة تفوق 51% من الإنفاق الإجمالي للصحة، مما يزيد أو يشكل تكلفة باهظة للعلاجات بالنسبة للفقراء، إضافة إلى أن مجموعة من المستشفيات - حاليا - ترفض شهادة الاحتياج التي تيسر الدخول للعلاجات الأساسية.

أما بخصوص صحة الأم والطفل، مازالت دون المستوى المطلوب بشهادة الوزارة نفسها، ويظهر هذا في ارتفاع وفيات الولادات وكذلك نسبة الوفيات يتجاوز واحد العدد كبير محول ديال المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب، أثمنة الأدوية في المغرب تبقى جد مرتفعة - مع أن المغرب يوفر 80% من الأدوية ديالو، بما فيها الأدوية الأساسية - مما يجعلها في غير متناول العديد من المواطنين.

وإننا نرى أنه ما يحتاج إليه القطاع، إضافة إلى ما سبق، هو تخليق فضاءاته ونزاهة القائمين على تقديم خدماته، وكذلك أنسنة المؤسسات الصحية، ضرورة تحسين ظروف العمل والزيادة في الموارد البشرية وتحفيزها وتأهيلها باستمرار، تأخر كبير في تطبيق التغطية الصحية التي وعدنا بها في 2006، حيث تم تطبيقها بطريقة جزئية في إحدى الجهات، وهذا التأخير غير مقبول وغير مبرر.

إذن، هذه جوج القطاعات فقط اللي تكلمت عنها، وهناك كلام كبير عن مجموعة من القطاعات، ولكن ترشيدا واختصارا للوقت أكتفي بهذين القطاعين فقط.

وفي نهاية المداخلة، فإنني أؤكد، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، بمجلس المستشارين، أنه نظرا لعدم الاهتمام الحقيقي بالمسألة الاجتماعية من طرف الحكومة وعدم إيلائها الأولوية القصوى بتخصيص ميزانية ترقى إلى طموح المغاربة - على الأقل النسب المعتمدة دوليا - لهذا السبب ولغيره من الأسباب التي لم أذكرها، والتي هي في ثنايا هذا التدخل، فإننا سنصوت، إن شاء الله، بالرفض، ضد هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الذي كان آخر متدخل في إطار القطاعات الاجتماعية.

وننتقل الآن إلى مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني عن الأغلبية، المستشار المحترم محمد العلمي.

السيد المستشار محمد العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون،

يسعدني ويسرني أن أتدخل اليوم، باسم فرق الأغلبية بمجلس المستشارين، لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة، وذلك قصد عرض آراء ومواقف فرق الأغلبية بخصوص القطاعات الحيوية والإستراتيجية كالدفاع والخارجية والتعاون.

في البداية، السيد الرئيس، لابد أن نجدد دعمنا ومساندتنا للمجهودات المبذولة في هذه القطاعات المهمة، والدور الذي تقوم به، سواء على مستوى السهر على السيادة الوطنية وحمايتها، وسواء على مستوى تعزيز مكانة المغرب وخدمة مصالحه الكبرى.

السيد الرئيس،

إننا لنجدها فرصة سانحة لتوجيه تحية الإكبار والإجلال لقواتنا المسلحة الملكية، وقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لأنها ظلت دائما حصن المغرب ضد كل المؤامرات التي تحاك ضد الوحدة الترابية، وننحني إجلالا أمام أرواح الشهداء الذين ضحوا بحياتهم فداء للوحدة الترابية لبلادنا، كما أننا ننوه بالإنجازات المهمة التي تحققت، سواء على مستوى تقوية قدراتنا الدفاعية، أو على مستوى تطوير البنيات الأساسية، فإننا في المقابل نؤكد على إيلاء العناية اللازمة والضرورية للأوضاع المالية والاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الملكية وأسرهم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

إن مرتكزات العمل الدبلوماسي ومقومات السياسة الخارجية ببلادنا تتأسس - في نظرنا -على أربع مبادئ أساسية:

المبدأ الأول: هو الدفاع عن الوحدة الترابية، خصوصا ونحن نمر بمرحلة دقيقة، وننتظر ما سيحصل خلال المفاوضات حول مقترح المغرب الرامي إلى منح أقاليمنا الصحراوية حكما ذاتيا، تحت السيادة الوطنية الكاملة.

المبدأ الثاني: هو المبدأ الذي ينص على أسبقية المصالح الوطنية في سلم الأولويات، التي تحددها السياسة الخارجية للبلاد.

المبدأ الثالث: ويجب أن يستند على احترام المشروعية الدولية في كل المواقف التي نتخذها، وأن نجعل من هذه المشروعية المرتكز الذي يحدد مواقفنا وتصرفاتنا وتحركاتنا على الصعيد الدولي.

المبدأ الرابع: أن تستند سياستنا الخارجية ودبلوماسيتنا على ضرورة تعزيز العمل بحقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية وتعزيز مسار بناء دولة الحق والقانون في كل مكان.

هذه المبادئ تشكل -بلا شك- قاعدة مشتركة، لا يمكن أن يختلف عليها أي طرف من أطراف الدبلوماسية المغربية.

السيد الرئيس،

السيدتان، السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن الإطار الذي يجب أن نرتكز عليه في عملنا الدبلوماسي، وبالأساس، هي الجهات والمجلات التي تتجاوب بطبيعة الحال مع مصالحنا، وتتجاوب كذلك مع مبادئنا، فهناك المجال المتوسطي، وهو اليوم مجال حيوي بالنسبة لمستقبل المغرب ومستقبل المنطقة، خصوصا وأن المغرب أصبح يحظى بوضع متقدم مع الاتحاد الأوربي، وضع سيمكننا من تقوية مصالح المغرب.

هناك المجال العربي، الذي يواجه اليوم تحديات خطيرة، سواء في فلسطين أو في العراق أو في لبنان، والذي كان للمغرب، على الدوام، دور فاعل فيه.

المجال الإفريقي، وهو المحيط الطبيعي لبلادنا، فالمغرب منذ أن كان وهو بلد إفريقي، وجذوره تمتد إلى ما وراء الصحراء.

وهناك المجال الإسلامي، الذي تجمعنا وإياه مصالح مشتركة.

وهناك المجال الأمريكي، كذلك الذي يجب أن نعزز علاقاتنا معه، خاصة على المستوى البرلماني، ليكون لبلادنا دور وموقع فاعل في محيط السياسة، التي أصبحت اليوم تشكل فاعلا حاسما في العلاقات الدولية.

أما في المجال المغاربي، فقد أصبح بناء مشروع الاتحاد المغربي العربي مشروطا بالتسليم بالوحدة الترابية للمملكة المغربية على غرار باقي الدول الأعضاء في هذا الاتحاد.

وارتباطا بنفس التوجه، نجدد إدانتنا للموقف الجزائري المتعنت والمعاكس للشرعية التاريخية والدولية، وندين - على وجه الخصوص - استمرار احتجاز المغاربة بتندوف ونطالب بتمكينهم من التنقل والسفر بكل حرية وبدون أي قيد أو شرط.

السيد الرئيس،

زيادة على هذه التوضيحات، وفي مجال الإطار المبدئي والمجال الجيو سياسي الذي يجب أن نتحرك فيه، هناك إصلاحات يجب أن تباشر لتطال كل أدوات الدبلوماسية، فوزارة الخارجية مطالبة بتحسين وترشيد الأداء الدبلوماسي عن طريق التكوين الجيد للعنصر البشري وعن طريق الانفتاح على فرقاء آخرين، وخاصة الانفتاح على المجتمع المدني وعلى الأكاديميين والجامعيين والمختصين، إذ نعلم أن السياسة الخارجية هي جزء من العلاقات الدولية، والعلاقات الدولية اليوم أصبحت من التوسع والغنى والتعقد، ما يفرض على الإدارة المركزية للدبلوماسية المغربية الاستشارة والتعاون والانفتاح على كل الفعاليات، التي تمكنها من مواجهة هذه المسؤولية.

بطبيعة الحال، وزارة الخارجية لا تتوفر اليوم على كل الوسائل الضرورية، وفي مقدمتها الوسائل المالية، فحينما نتأمل الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، فإننا نجد أن هذه الميزانية لا تفي ولا يمكن لها أن تفي بمشروع الإصلاح، الذي يجب أن يشمل هذا القطاع، وهذه مساءلة للحكومة.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة للبرلمان، هناك كذلك ضرورة تفعيل الدور البرلماني، بالرغم من الإنجازات التي حققها في مجال الدبلوماسية البرلمانية. ونعتقد أن إصلاحا دستوريا فيما يتعلق بدور البرلمان في مراقبة السياسة الخارجية أصبح مطلوبا، إذ أن الفصل 31 من الدستور الذي يحيل على المؤسسة التشريعية صلاحيات محدودة فيما يتعلق بالمصادقة على الاتفاقيات، ليس من شأنه أن يشجع وأن يعطي للبرلمان الدور الذي يجب أن يكون له في مجال تطوير وتحسين أداء الدبلوماسية البرلمانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن لحسن زهير عن المعارضة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات الوزيرات المحترمات،

إخواني المستشارون المحترمون،

مداخلة فرق المعارضة حول الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني:

إنه لشرف كبير أن أتقدم أمامكم في هذه الجلسة العامة، باسم فرق المعارضة، لأبسط وجهة نظرنا بخصوص الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية 2009.

السيد الرئيس،

فيما يخص ميزانية الدفاع الوطني، ونظرا للدور الذي تضطلع به هذه المؤسسة في حياتنا الوطنية، نسجل باطمئنان كبير اهتمام جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإدارة الدفاع الوطني وبكل رجالاتها الذين أبلوا البلاء الحسن في كل المناسبات، تنفيذا لتعليماته السامية، بوصفه القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، كما نؤكد دائما على إيلاء المزيد من العناية والاهتمام وتكثيف الدعم لهذه الميزانية، فهذه المناسبة تعتبر فرصة لنا سنويا للتنويه بالأدوار الطلائعية التي تقوم بها قواتنا المسلحة الملكية، إلى جانب الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة المرابطة في أقاليمنا الجنوبية قصد الدفاع عن وحدتنا الترابية، ونستغل هذه المناسبة لنوجه تحية إجلال وإكبار وتقدير مستحضرين الأرواح الطاهرة لشهداء الوحدة والتحرير الأبرار الذين ضحوا من أجل الوطن.

سيدي الرئيس،

مهما بلغت ميزانية هذه المؤسسة، فهي تبقى في أمس الحاجة إلى مضاعفتها في الميزانيات المقبلة، رغم الإكراهات المالية الداخلية والخارجية لمواجهة التحديات والرهانات الكبرى، خاصة في هذا الوقت بالذات، والذي تعرف فيه قضيتنا الوطنية تعنتا من قبل خصوم وحدتنا الترابية، الذين يتربصون ببلادنا ويريدون إفشال التوجه الديمقراطي الحداثي، الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وفيما يخص وحدتنا الترابية، فإننا نثمن الخطاب الملكي السامي، بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء الخالدة، الذي أكد فيه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على استعداد المغرب التام للتفاوض الجاد بشأن الحكم الذاتي، كحل نهائي للنزاع المفتعل، ونعتبر مشروع الحكم الذاتي بأقاليمنا الجنوبية، في إطار الاحترام التام للسيادة الوطنية، حلا ملائما ونهائيا، حيث شهد له المنتظم الدولي بالمصداقية والجدية رغم التحركات الاستفزازية الأخيرة لخصوم الوحدة الوطنية التي نشجبها ونندد بها ونطالب بتدخل المنتظم الدولي لوضع حد لها، لما قد يترتب عنها من أخطار وزعزعة المنطقة، ونطالب الحكومة بالعمل على المطالبة بفتح مخيمات تندوف وفضح الخروقات التي يتعرض لها المحتجزون هناك.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

إخواني المستشارون،

أما فيما يخص مناقشتنا لقطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الذي يهم نشاط الدبلوماسية المغربية، خاصة في ظل التطورات التي طرأت على مفهوم العلاقات الدولية وأن التغييرات السياسية والاقتصادية الجديدة والمتسارعة التي تعرفها العلاقات الدولية أصبحت تفرض علينا إتباع أساليب جديدة في المجال الدبلوماسي، وفقا للمقاربة الجديدة لتطوير أداء الدبلوماسية المغربية، لتعزيز مكانتها كفاعل في محيطها الجيوسياسي ولرسم معالم دبلوماسية فعالة، تتماشى والتطور الذي يعرفه وطننا، ونطالب من هذا المنبر- كفرق للمعارضة - بتوسيع نطاق الدبلوماسية المغربية ليشمل دول أخرى بدل خيار المقعد الشاغر.

السيد الرئيس،

كما هو معلوم، حاز المغرب على الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي، وهو إنجاز مهم، لهذا فإننا نطالب الحكومة أن تستثمر في هذا القرار لصالح وحدتنا الترابية وللمطالبة باسترجاع المناطق المحتلة والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، التي يعاني شعبها من الحصار الغاشم.

السيد الرئيس،

إن التحولات الجديدة والمتسارعة التي يعرفها العالم تفرض الانتقال تدريجيا من التمثيل الكلاسيكي إلى الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية، التي أصبحت تحديا من نوع آخر. وفي ضوء هذه المعطيات الجديدة، يتضح جليا بأن أصبح يتحتم على الدبلوماسية المغربية، حتى نتمكن من مسايرة المستجدات الراهنة وتكنولوجيا الاتصال، أن تنتقل إلى مرحلة الدبلوماسية المعاصرة بما يتماشى المتغيرات المتلاحقة، التي يعرفها هذا المجال في المرحلة الجديدة، وذلك بالتعريف بما تزخر به بلادنا من مقومات حضارية طبيعية وسياحية ومخزون ثقافي، وكذلك التعريف بفرص الاستثمار المتاحة دون تعقيدات مسطرية لجلب المستثمرين إلى بلادنا.

كما نطالب الحكومة باقتحام الدبلوماسية الإعلامية وتأهيلها لإسماع صوت المغرب والتعريف بالمواقف والقرارات المغربية داخليا وخارجيا واستثمار علاقات الأشخاص ذوي أصول مغربية، الذين يدبرون الشأن العام ببعض الدول.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

إخواني المستشارون،

إننا ندعو، من هذا المنبر، إلى تأهيل العنصر البشري مع ضمان تكوين مستمر لكل الأطر العاملة بقطاع الخارجية، وبتنسيق وتعاون مع المنظمات والمراكز الدولية المتخصصة لتتوسع وتتعدد ثقافتهم، ولا نترك الفرصة تفوت دون أن نجدد مطالبتنا للحكومة بالعمل على سن تصور واضح من أجل تحرير ما تبقى من الأراضي المستعمرة سبتة ومليلية والجزر الجعفرية واعتبار هذه القضية من القضايا الوطنية الحساسة، باعتبار أن بلادنا من الدول القليلة التي مازالت تعيش بعض أراضيها تحت وطأة الاستعمار، ولن يغلق ملف الوحدة الترابية إلا بتحرير المدينتين والجزر السليبة.

أما بالنسبة للهجرة السرية، فنطالب الحكومة بمعالجة هذا الملف، بمساعدة الاتحاد الأوربي، الذي يجب أن يتحمل مسؤوليته بنهج سياسة عادلة وأن يتخذ إجراءات ملموسة لإدماج المهاجرين في إطار احترام المواثيق الدولية في هذا الباب، وألا يجعل من المغرب الدركي الذي يحمي ظهر أوربا من زحف المهاجرين غير الشرعيين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

إخواني المستشارون،

كانت تلكم وجهة نظر فرق المعارضة بمجلسنا الموقر فيما يتعلق بميزانية وزارة الدفاع الوطني وميزانية وزارة الخارجية والتعاون. لا بد أن نسجل أن هذه الميزانيات لا ترقى إلى مستوى التطلعات والرهانات والمشاريع المسطرة والمنتظرة، ونؤكد على ضرورة الرفع منها للوصول إلى نتائج ملموسة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة الآن للسيد المستشار عبد الرحيم الرماح، باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،
السيدتان الوزيرتان،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارون،

يشرفني أن أتدخل، باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدتان الوزيرتان،
السادة المستشارون،

إن مجمل التحولات التي يعيشها العالم اليوم، وطبيعة التحديات التي تفرض نفسها على المغرب، تجعل المهام المنوطة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون في موقع أساسي، بهدف جعل تمثيلية بلادنا بالخارج على المستوى المطلوب، ولتكون قادرة على الاضطلاع بمهام الدفاع عن المصالح العليا والحيوية للمغرب.

إن الظرفية التي نعيشها على مستوى المشهد الدولي، ببروز أزمة مالية خانقة انعكست على اقتصاديات العديد من الدول واستمرار هيمنة القطب الواحد وآثار ذلك على الساحة الدولية واستمرار التعنت الإسرائيلي إزاء تطبيق خطة السلام في الشرق الأوسط، كما نسجل على المستوى العربي تعمق الخلافات واستمرار التشرذم والتفرقة وتغييب إرادة الجماهير العربية.

وفي إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، لعل أول ما يتبادر إلى ذهن أي واحد منا، ونحن بصدد مناقشة موضوع الدبلوماسية المغربية، هو التساؤل عن القصور الذي يعانيه العمل الدبلوماسي، خاصة وأن التصور الكلاسيكي التقليدي للدبلوماسية لم يعد يساير التحولات التي يعرفها العالم.

إن أهم تحول يرتسم أمامنا جليا، ويمتثل في كون العامل الدولي أصبح عاملا حاسما، بحيث لا تستطيع أي دولة، كيفما كان حجمها ومستواها، إلا أن تلتف عليه وأن تعتمده في اختياراتها وفي تحديد سياستها. وبعبارة أخرى، فإن عالمنا المعاصر سيكون محكوما في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها بالبعد الدولي والخارجي، وهكذا لم تعد العلاقات الدولية مقتصرة على تبادل السفراء والقناصل والبعثات بين دولة وأخرى، وإنما توسعت حتى صرنا نسمع عن علاقات خارجية للأحزاب والنقابات والبرلمان والمثقفين والحقوقيين.

لذلك، نحن نطالب بتعزيز بعثاتنا في الخارج وتمكينها من كل الإمكانيات والوسائل لإيصال صوت المغرب وصورته، دولة وأمة وتاريخا. لذلك، لابد من إيلاء الأهمية لعملية التنسيق بين الدبلوماسية الحكومية والدبلوماسية الموازية، ولعل الدبلوماسية البرلمانية تأتي على رأس الأشكال الدبلوماسية الجديدة، لكونها تمثل الاتجاهات السياسية وتعبر عن التعددية الموجودة في البلد، ولكونها غير رسمية تستطيع مناقشة واقتراح الحلول دون مساس بالعلاقات الرابطة بين هذا البلد وغيره من البلدان.

هذا يدفعنا للتفكير في التنسيق بين الدبلوماسية الحكومية ودبلوماسية الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في كثير من البلدان، وهذا يقتضي ميزانية كبيرة، حتى تؤدي الدبلوماسية المغربية دورها الريادي وفق طموحات الشعب المغربي في الداخل والخارج.

ولبلورة توجيه جديد لديناميكية أجهزتنا الدبلوماسية وملاءمة التحولات التي يعرفها المغرب، يجب:

- أولا، انتقاء الأطر والكفاءات في المهام الدبلوماسية وتوفير الإمكانيات والمتطلبات الضرورية لتسهيل تحركات إدارتنا الدبلوماسية لصالح القضايا الكبرى للوطن.

- ثانيا، الانفتاح على أوساط الرأي العام ومؤسسات المجتمع الدولي والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين وأوساط الاستثمار ومختلف الدول والمجموعات الدولية في العالم.

- ثالثا، وضع إستراتيجية جديدة للتعاون في الإطار الدولي، يلعب فيها الإعلام والتواصل وتبادل الأخبار دورا أساسيا.

- رابعا، إعادة النظر في أساليب التعاون مع قضايا جاليتنا في الخارج حتى تتمكن هذه الأخيرة من القيام بدورها الوطني والإشعاعي، في بلدان المهجر وإيجاد حل لمشاكل الهجرة السرية، التي تتفاقم يوما عن يوم، ويذهب ضحيتها واستغلالها ومغامرتها مئات الضحايا. والحقيقة أن الميزانية المرصدة لوزارة الخارجية والتعاون لا تسمح - حاليا - بتنفيذ كل الطموحات التي نريدها لسياستنا الخارجية.

- خامسا، تحسين وضعية الأطر والموظفين في الإدارات المركزية والتمثيليات الدبلوماسية، لأنه لا يمكن الحديث عن أية إستراتيجية دون اهتمام بالعنصر البشري وتأطيره.

وعلى مستوى الوحدة الترابية، يجب على دبلوماسيتنا إطلاع الرأي العام بكل التطورات لمراقبة الإدعاءات التي تقف وراءها بعض الأوساط الإعلامية الأجنبية من حين لآخر، وتحصين وحدتنا الوطنية من محاولات التفتيت أمام تصعيد الانفصاليين بمباركة الحكام الجزائريين.

وبهذه المناسبة، فإننا نؤكد دعمنا اللا مشروط للاقتراح المغربي، المتمثل في تمكين أقاليمنا الصحراوية من الحكم الذاتي، تحت السيادة الوطنية الكاملة، كأرضية صلبة وموضوعية، كما نتمنى أن يشكل الموعد المقبل للمفاوضات لحظة يرقى فيها الوعي من الطرف الآخر لفهم واستيعاب العمق التاريخي والاستراتيجي للاقتراح المغربي من أجل وضع حد نهائي لهذا النزاع المفتعل، الذي يشكل عائقا كبيرا، حال دون توظيف كل الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية والتجارية، التي تتوفر عليها المنطقة.

وبمناسبة الحديث عن وحدتنا الترابية، فإننا ننحني بخشوع على أرواح شهداء وحدتنا الترابية، كما نجدد التحية لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي وقوات الأمن والقوات المساعدة المرابطة في تخوم صحرائنا، وعلى رأس هذه القوات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وبالنسبة للعلاقات بين دول المغرب العربي، في هذا الإطار، نؤكد مبدئيا على أهمية تعميق جسور التعاون على المستوى المغاربي وتطوير العلاقات الثنائية بين المغرب ومجمل الأقطار المغاربية والدفع بالجهود المطلوبة للارتقاء بالإطار المغاربي لبناء علاقات متقدمة مغاربيا، مؤسسة على أرضية صلبة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

وعلى المستوى العربي والإسلامي، يجب على المغرب، بحكم رصيده التاريخي ومكانته وسط الإخوة والأشقاء، بحكم مقامه خلال كل المراحل الماضية، أن يقوم بدوره على مستوى العالم العربي والإسلامي، بالنظر لرفع العلاقات للارتقاء وللتغلب على الخلافات الثانوية وتوجيهه لتأمين حد أدنى مشترك يقوي الحضور العربي، على المستوى الدولي، ويشكل جدارا منيعا في وجه القوى المعادية، ويدفع إلى الأمام لتحسين العلاقات بين الإخوة الفلسطينيين، وهم يناضلون من أجل حقوقهم المشروعة.

كما على الدبلوماسية المغربية بذل المساعي لتفعيل الجامعة العربية للإطلاع بمهامها وجمع كلمة العرب بهدف تجاوز وضع التشرذم الذي يطبع الظرفية العربية الراهنة.

وعلى مستوى علاقتنا بالاتحاد الأوربي، نسجل بارتياح الوضع المتقدم بتحول حاسم في مسار علاقتنا مع الاتحاد الأوربي، كما أن هناك ملفات كبرى يتعين على الدبلوماسية الانكباب عليها لبناء شراكة حقيقة تحمي المصالح الحيوية لبلادنا للمساهمة في بناء سليم للفضاء الأورومتوسطي، ملف المديونية، التعاون الاقتصادي، الصيد البحري، قضية الهجرة، قضية الإرهاب، تنمية الأقاليم الشمالية.

وعلى المستوى الإفريقي، نسجل مبادرة الحكومة على علاقاتها الأخيرة على هذه القارة، بروح من التعاون الإيجابي مع بلدانها، فالمطلوب هو تعزيز مكانة المغرب في هذه البلدان وتدعيم كل أشكال التعاون معها.

وعلى صعيد القارة الأمريكية، إن علاقاتنا مع كثير من البلدان الأمريكية الجنوبية لم ترق إلى المستوى المطلوب، رغم المؤهلات المتوفرة لبناء علاقات التعاون في كل الميادين، إذا ما استثنينا العلاقات التقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي - بالمناسبة - تعرف تحولا جذريا في سياستها الخارجية على مستوى رئاسة الدولة.

وعلى مستوى علاقتنا بالجارة الإسبانية، إن موقع الدولتين على بوغاز جبل طارق يفرض -بكل تأكيد- الذهاب بعيدا في تنمية هذه العلاقات في مجال التبادل الاقتصادي والتجاري والثقافي، غير أن نجاح كل تطور في العلاقات الاسبانية المغربية سيعرف دعما أكثر بتفهم إسبانيا للمطالب المشروعة للمغرب في استكمال وحدته الترابية، بالشمال، وانخراطها في الحوار.

أيها السادة،

الإخوة المستشارون،

السادة الوزراء،

السيدتان الوزيرتان،

تلكم كانت هي وجهة نظرنا في مجمل القضايا المتعلقة بهذه الميزانيات الفرعية، وفي هذا الإطار أيضا نؤكد على مواقفنا فيما يتعلق بالميزانية المرتبطة بالدور الطلائعي الذي تقوم به القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة، سواء بالدفاع عن وحدة الوطن وحمايته أو بتدخلها أثناء الطوارئ والكوارث الطبيعية، كما أنها مرتبطة بالبطولات وما تركته من أصداء تشرف الوطن أثناء المساندة التي يقدمها المغرب للدول الصديقة والشقيقة. لهذا كله وحفاظا على مستواها الدفاعي الذي نعتز به، فإن الضرورة تدعو بالعناية الكاملة برجالها ونسائها والضباط وضباط الصف والجنود، كما أن الضرورة تدعو إلى العناية الكاملة بأفراد القوات المسلحة، وذلك من خلال تحسين أوضاعها الاجتماعية التي تنعكس بالإيجاب على أسرهم وذويهم، حتى يؤدوا واجبهم على أحسن ما يرام، إضافة إلى ضرورة تطوير العتاد العسكري وعصرنته حتى يساير التطورات التكنولوجية الحربية الحديثة، وذلك بمعالجة نظام الأكاديمية العسكرية المغربية التي تمكن قواتنا المسلحة الملكية من مسايرة تطورات الأنظمة العسكرية العالمية.

وشكرا، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل الآن إلى مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية والمتدخل الأول محمد مفيد عن الأغلبية، تفضل السيد المستشار، محمد مفيد. إذن تم تغيير المتدخل، المستشار المحترم أحمد حاجي.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع والمعاصرة، في إطار مناقشة الميزانية الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية.

في البداية، لا بد من الإشادة بالعرض القيم الذي تقدم به السيد الوزير أمام اللجنة، والذي كان مناسبة لنا للإطلاع على الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الوزارة وعلى المجهودات التي ما فتئت تقوم بها لإطلاع

بالمهام الجسام الملقاة على عاتقها، والتي تبدأ من العمل على الحفاظ على النظام العام وضمان الأمن والطمأنينة والسهر على راحة المواطنين والحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم، مرورا بدورها في تحسين الإدارة الترابية ودعم اللامركزية واللا تمركز وصولا إلى المجهودات التي تقوم بها في مجال التنمية والنهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

لذلك، نرى في فريقنا أن الميزانية المخصصة لهذا القطاع، تبقى غير كافية، بالنظر إلى المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق هذه الوزارة، بحكم ارتباطها المباشر بحياة المواطنين اليومية، في أبعادها الاقتصادي والاجتماعي والإداري.

السيد الرئيس،

تستعد بلادنا خلال السنة المقبلة لتنظيم انتخابات عامة لتجديد انتخاب أعضاء المجالس المحلية وأعضاء الغرف المهنية وممثلي المأجورين، إضافة إلى تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين، وهي مناسبة لتعزيز المكتسبات الديمقراطية والأشواط التي قطعتها بلادنا في مجال الحرية والمشاركة السياسية التي أصبحت متجذرة في أعماق المجتمع المغربي.

وفي هذا الإطار، نعبر عن اعتزازنا بالمبادرة الملكية السامية الرامية إلى تخفيض سن الترشيح إلى 21 سنة وتشجيع حضور ملائم للمرأة في المجال المحلي، كما نثمن أسلوب التشاور والحوار الذي اعتمدته الوزارة مع الأحزاب السياسية ومختلف الفاعلين من أجل إخراج القوانين ذات الصلة بهذه الاستحقاقات.

ولإنجاح هذه الاستحقاقات، نرى ضرورة التعبئة وانخراط كافة المتدخلين من أجل إعادة الثقة للمواطنين في العمل السياسي ورفع نسبة المشاركة في الانتخابات القادمة، في أفق إفراز منتخبين محليين قادرين على تسيير الجماعات المحلية وتدبير الشأن المحلي بنوع من الحكمة الجيدة والتدبير الأمثل ولمتطلبات وانتظارات المواطنين.

السيد الرئيس،

إن اختيار بلادنا لنظام اللامركزية اختيار لا رجعة فيه، لأنه يجسد تفعيل الديمقراطية المحلية وممارسة الحرية الفردية والجماعية وإشراك المواطنين في تدبير الشأن المحلي. وبغية ذلك اعتمدت بلادنا منذ الاستقلال نهج اللامركزية، وقد سجل تطور ملموس فيما يتعلق بالإطار القانوني والموارد المالية والبشرية على مدى أزيد من 40 عاما، سعيا نحو تعزيز استقلالية الهيئات المنتخبة في سبيل جعل اللامركزية أداة حقيقية للتنمية.

ومما لا شك فيه، فإن المخطط الأساسي لترسيخ اللامركزية وتطويرها ينطلق من المؤسسات المحلية، نظرا لارتباطها المباشر بالمشاكل الحقيقية التي يعيشها المواطن على المستوى المحلي والجهوي. وفي هاذ الإطار تعتبر الجهات كجماعات محلية محورا أساسيا لتنمية حقيقية، كما أن الرهانات المطروحة عليها متعددة ومتنوعة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وما دامت الجهة مجالا للتخطيط وإعادة التراب وإنعاش الاستثمار والشغل، فإنه يتعين تفعيل الدور المنوط بها وتمكينها من كل الوسائل، خصوصا البشرية والمادية وتوسيع اختصاصاتها من أجل مساعدتها على القيام بدورها في تحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي، في أفق دعم سياسة اللامركزية واللا تمركز الإداري وتحسين ظروف آليات اشتغالها من أجل تفعيل سياسة القرب.

وإننا، في فريقنا، نعبر عن اعتزازنا بدعوة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى إطلاق مسار جهوي متقدم ومتدرج، يشمل كافة مناطق المملكة، وفي مقدمتها جهة الصحراء المغربية التي تعتبر أكبر دفعة في التنمية الحقيقية بشكل متوازن ومتوازي.

السيد الرئيس،

لقد أعطى جلالة الملك، نصره الله، منذ 2005 انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تعتبر مناقشة قطاع الداخلية فرصة حقيقية لكي نقف جميعا وقفة تأمل لتقييم مراحل منجزات هذه المبادرة، حتى نتمكن من معرفة التغيرات الإيجابية التي حققتها على حياة شريحة كبيرة من المواطنين، وكذا لإبراز نقط القوة والجوانب المطلوب تحسينها لتحقيق الأهداف المرجوة منها واكتسابها مزيد من النجاعة والفعالية.

إننا، في فريق التجمع والعاصرة، ننوه بالنتائج التي تم تحقيقها في الأوراش الكبيرة المتمثلة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا بالمجهودات التي تبذلها الحكومة في الميدان الاجتماعي، والتي فاقت - في بعض الميادين - الأهداف التي كانت مسطرة، وهذا، إن دل على شيء، فإنما يدل على الحركية والدينامية التي تعرفها بلادنا في ظل العهد الجديد الذي يقوده صاحب الجلالة بحكمة وتبصر من أجل الوصول إلى النموذج الاجتماعي الديمقراطي الحداثي.

ونحن نطالب، بالمناسبة، بضرورة تضافر جهود مختلف المتدخلين في هاذ المجال، من أجل تكريس وضمان المزيد من النجاعة والفعالية، ببرمجة طموحة لهذه المبادرة وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع وكذا كل ما من شأنه ضمان كرامة المواطنين ودعم المبادرة الإيجابية والخلاقة في أفق محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء والوصول للنتائج المرضية والتي ستعطي بلادنا دفعة قوية للمضي قدما في درب الرقي والازدهار، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

تعتبر الجريمة ظاهرة مشينة، لا يخلو منها أي مجتمع في وقتنا الحاضر، وبلادنا ليست بمعزل عن هذه الظاهرة، التي تعرف تطورا متزايدا مستفيدة من الوسائل الحديثة ومن سلبيات العولمة، بحيث اتضح أن الجريمة بدورها عالمية لا حدود لها جهويا أو قاريا، ولم تعد تشكل عدوانا على حرمة الأوطان وخصوصياتها فحسب، بل على حياة بني البشر بصفة عامة.

وأمام خطورة هذه الوضعية، أصبح لزوما علينا إيجاد خطط وأساليب تتجاوب مع تطور الجريمة المرتبطة بالتقدم التكنولوجي الحديث، وكذا إيجاد إطار جديد للتعاون الدولي لمكافحة هذه الجرائم.

وفي هذا الإطار، فإننا نثمن النتائج الهامة التي تحققت من خلال المخطط الوطني للقضاء، خاصة على مستوى الضربات الاستباقية التي وجهتها الأجهزة الأمنية لمختلف المخططات الإرهابية التي كانت تستهدف أمن بلادنا.

ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به القوات المسلحة الملكية ورجال الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، من خلال تدخلاتهم في تحقيق الأمن والطمأنينة والسكينة للمواطنين، فإنه يتعين مضاعفة المجهودات من أجل تحسين ظروف عيشهم، وتمكينهم من الوسائل الضرورية للقيام بالأدوار المنوطة بهم.

السيد الرئيس،

لقد عرفت بعض المناطق في بلادنا فيضانات، خلفت خسائر كبيرة، لذلك فقد أصبح لزوما وضع خارطة وطنية للمناطق الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية وتزويدها بالمعدات والمعلومات المتطورة للمراقبة، بما يمكن من الإسراع في التدخل وحسن التدبير اللازم بالمعطيات والإمكانيات الكافية من أجل اتخاذ القرار المناسب بالسرعة والنجاعة المطلوبة عند وقوع الكوارث.

وفي هذا الإطار، فإننا نشيد بالقوات المسلحة الملكية وكذلك مصالح الوقاية المدنية التي عبأت إمكانيات مادية وبشرية هامة لتنظيم عمليات الإنقاذ وتقديما للإسعاف للمتضررين من هذه الكوارث، لكن - بالمقابل - فإننا نطالب بتعزيز مصالح الوقاية المدنية بمزيد من المؤهلات البشرية وكذا الوسائل اللازمة من آليات ومعدات متطورة لتقوم بدورها المنوط بها على أكمل وجه، كما أن برمجة حلقات تدريبية لأفراد الوقاية المدنية ستساهم بشكل كبير في تعزيز قدراتهم المهنية في مجال التخفيف من حجم الخسائر المادية والنفسية للمتضررين.

تلكم، السيد الرئيس، أهم الملاحظات التي ارتأينا في فريقنا إثارتها في معرض مناقشة هذا القطاع، وانطلاقا من انتمائنا للأغلبية الحكومية، وانسجاما مع مبادئنا، فإننا نصوت بالإيجاب على هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. دائما عن الأغلبية، المتدخل السيد المستشار عبد اللطيف أبدوح.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وباسم فرق الأغلبية، يشرفني أن أتدخل في مناقشة الميزانية المخصصة لوزارة الداخلية في إطار لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية.

السيد الرئيس،

إن المتتبع للشأن المحلي ببلادنا ليلاحظ الديناميكية التي تعمل بها مختلف المؤسسات السياسية المغربية، وعلى رأسها حكومة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والبرلمان بغرفتيه، كل من موقعه، وذلك من أجل إعطاء إشارة قوية لاستشراف مرحلة جديدة لتكريس المسار الديمقراطي واسترجاع ثقة المواطنين في المجال السياسي، والمتجلي خصوصا في العمليات الانتخابية وتحصين العديد من المكتسبات المتعلقة بالبناء الديمقراطي وترسيخ ثقافة احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية وتعزيز مسار اللامركزية واللاتمركز وإقامة جهوية موسعة والنهوض بالعالم القروي ودعم وإنجاز كل الأوراش وبرامج التنمية البشرية والتضامن وحماية القدرة الشرائية للمواطنين وتشجيع الاستثمارات التنموية. تلكم من بين أهم مميزات المسار الذي تنهجه الحكومة ببلادنا.

السيد الرئيس،

إن صون الوحدة الترابية للوطن تعد من الأولويات المطلقة لكل مغربي، منسجمة مع التوجيهات الملكية السامية، حيث ما فتئ صاحب الجلالة، نصره الله، يؤكد على ذلك في خطبه، وخصوصا ما تضمنه الخطاب الملكي السامي بمناسبة المسيرة الخضراء.

إننا نسجل، بالمناسبة، دعمنا للعمل السياسي والدبلوماسي الذي يقوم به المغرب وبكافة المجهودات الجبارة الساعية إلى فتح أبواب المصالحة على مصراعيه أمام أبناء أقاليمنا الصحراوية وإشراكهم في التدبير الذاتي والديمقراطي، في إطار مقاربة مسؤولة تهدف إقامة جهوية موسعة، نموذجا لحكم ذاتي متوافق عليه واعتماده كحل نهائي من طرف المنتظم الأممي.

ولا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات الرائدة والمتميزة التي تقوم بها الحكومة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بمختلف ربوع أقاليمنا الجنوبية مواكبة مع التنمية الشاملة التي تعرفها باقي أقاليم وعمالات الوطن.

السيد الرئيس،

إننا نسجل باعتزاز كبير التوجيهات الملكية السامية المعلن عنها في الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الجمعة 10 أكتوبر 2008، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للسنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحالية، التي تندرج في إطار حرص جلالته الكبير على جعل الحياة الانتخابية المحلية الإقليمية والوطنية أساس الممارسة الديمقراطية للأمة المغربية، وحرصا من جلالته على المشاركة الفعلية لمختلف المكونات الاجتماعية في الحياة الانتخابية، فبذلك حث جلالته الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة قصد تخفيض السن القانوني للترشيح الانتخابي من 23 سنة إلى 21 سنة، بعد أن تم تخفيض سن التصويت إلى

18 سنة، ضمانا لإعطاء فرصة أكبر للشباب للمشاركة في العمليات الانتخابية، ترشيحا وتصويتا.

ودعما لحضور وازن ومشرف للتمثيلية النسوية في المجالس المحلية، وحتى لا يقتصر دور المرأة على التصويت فقط، فإننا نثمن الإجراءات والآليات الهادفة لتشجيع حضور المرأة المغربية في الحياة السياسية، وخاصة بمشاركتها في تدبير الشأن المحلي والوطني، وذلك من خلال أحكام قانونية خاصة تهدف إلى دعم القدرات النسائية التمثيلية.

السيد الرئيس،

تعتبر سنة 2009 سنة انتخابية بامتياز، حيث ستعرف إنجاز انتخابات عامة لتجديد النخب المحلية بالمجالس الجماعية والغرف المهنية وممثلي المأجورين وتكوين مكاتب المجالس الحضرية والقروية والإقليمية والجهوية وتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين، والتي سوف يكون لها ما سيكون من إسقاطات منتظرة في الانتخابات التشريعية لسنة 2012.

وتهييئا لإجراء هذه الاستحقاقات المقبلة، فإننا نثمن المنهجية التشاورية التي دأبت وزارة الخارجية على نهجها مع الأحزاب السياسية لتبادل الآراء ووجهات النظر بخصوص تهييئ هذه الاستحقاقات المرتقبة، والتي أفرزت نقاشا مثمرا، أسفر على إدخال العديد من التعديلات، سواء تعلق الأمر بمدونة الانتخابات أو الميثاق الجماعي أو المراجعة الاستثنائية للوائح العامة والمراجعة الاستثنائية للوائح الغرف المهنية، في أفق إعلان وزارة الداخلية عن جدولة زمنية، وتم ذلك لكافة العمليات الانتخابية قبل موعدها دعما للشفافية والديمقراطية، مع الإسراع باستصدار المرسوم المتعلق بالتقسيم الانتخابي الخاص بالغرف المهنية وكذلك المرسوم المحدد للائحة الدوائر والقيادات والجماعات الحضرية والقروية وعدد الأعضاء الواجب انتخابهم في كل جماعة، بعد أن تمت ملاءمة التقسيم الجماعي وضبط الخريطة الجماعية الجديدة، حيث بلغ عدد الجماعات 1503 جماعة، منها 221 جماعة حضرية و1282 جماعة قروية، وهذا ما يعكس أن عدد المستشارين بلغ 23799، منها 5295 مستشارا حضريا، مقابل 18504 مستشارا قرويا، مما أفرز - بوضوح - التنامي الملحوظ لظاهرة التمدين بالمغرب، ومما يدفعنا للتساؤل عن ماهية الإمكانيات الممكنة لإعادة التوازن وإزالة الاختلالات بين المجالات الترابية ببلادنا، في أفق تقسيم جديد مصاحب للتعديلات والإصلاحات، تهم التنظيم الجهوي والإقليمي المنتظر.

السيد الرئيس،

دأبنا دائما على التنويه بالمجهودات التي تبذلها المصالح الأمنية في الحفاظ على سلامة وأمن المواطنين واستقرارهم، كما أن إيماننا راسخ بأن الأمن يدخل ضمن مسؤوليات المجتمع ككل ولا يتجزأ ولا يقتصر على الدولة وحدها، وفي هذا الإطار نثمن المخطط الوطني لليقظة لمكافحة الإرهاب، ونشيد بالعمليات الاستباقية لرجال الأمن وكل القوات العمومية لإفشال المخططات الإرهابية ومكافحة الجريمة والمخدرات والهجرة السرية.

وفي هذا الإطار، إطار الحكامة الأمنية نشدد على:

- ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعميم بطاقة التعريف الإلكترونية والتنسيق مع وزارة العدل فيما يتعلق بشهادة السوابق الجديدة؛
- الإسراع كذلك بإصدار جواز السفر البيومتري لضمان عالمية جوازات السفر المغربية؛
- تفعيل دور الشرطة العلمية، حتى نتفادى الطرق الكلاسيكية لأساليب البحث الجنائي المعمول بها؛
- الإسراع بإصدار القانون المتعلق بالحراسة، ثم تأهيل المنظومة الأمنية مما يجعلها تجسد المفهوم الجديد للسلطة وسياسة القرب؛
- وأخيرا، إيلاء المزيد من العناية للأوضاع الاجتماعية لرجال الأمن بمختلف رتبهم.

وبالنسبة للوقاية المدنية، نثمن المجهودات المبذولة، خصوصا على مستوى التجهيزات والعتاد والموارد البشرية المؤهلة، التي سخرت جميعها لإغاثة المتضررين من الفيضانات الأخيرة، التي عرفتها العديد من المناطق المغربية، إثر التحولات المناخية التي يعرفها العالم، ونعتبر إحداث ودعم الصندوق الخاص بمكافحة آثار الكوارث الطبيعية خطوة إيجابية في مجال الاستباق، للحد من آثار الكوارث الطبيعية قبل وقوعها - لا قدر الله - أو بعد وقوعها.

ويبقى من الضروري جدا العناية بالوضعية المادية الاجتماعية لكل أعوان وموظفي السلطات المحلية والقوات المساعدة والوقاية المدنية وعمال النظافة بالجماعات المحلية، مع تأكيدنا على ضرورة الإسراع بوضع قانون أساسي خاص بأعوان السلطة وانخراط مساعدي السلطة القرويين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

السيد الرئيس،

إن الدور الريادي الذي تقوم به الجماعات المحلية في إقرار سياسة القرب واعتبارها شريكا أساسيا في تحقيق التماسك الاجتماعي وتنشيط الاقتصاد المحلي، أصبح من اللازم الإسراع بوضع إستراتيجية وطنية للتنمية الحضرية لمواكبة التطورات التي عرفتها جل المجالات الحضرية، إيمانا منها أن التخطيط والبرمجة هما عماد الحكامة المحلية في إطار جهوية موسعة واضحة مسؤولة محددة المعالم، لذلك نؤكد على تقوية دور المواكبة كبديل أساسي لدور الوصاية، ثم الإسراع بإنجاز المخططات التنموية وآليات التدبير الحضري كوسيلة لدعم الحكامة المحلية الجديدة، وذلك من خلال:

- تأهيل وعصرنة مؤسسة الحالة المدنية وتنمية الموارد الذاتية للجماعات المحلية؛
- عصرنة وتحديث الإدارة المحلية الجبائية بتنظيم هياكلها وتكوين أطرها؛
- تأهيل وتنمية قطاع تطهير السائل والنفايات الصلبة؛

- دعم برنامج كهربة العالم القروي؛

- توسيع دعم الوزارة للجماعات القروية الفقيرة، في إطار البرنامج الوطني للطرق القروية والبرنامج الوطني كذلك؛

- تأطير موظفي ومنتخبي الجماعات المحلية؛

- الرفع من نسبة الضريبة على القيمة المضافة، لأن نسبة 30% أصبحت غير كافية ولا تواكب التحولات والتطورات التي تعرفها الجماعات المحلية في مجال التنمية المستدامة، وملاحظة أخرى هي استقرار هذا النسبة لمدة سنين كثيرة.

- خامسا، الإسراع بوضع إطار قانوني وتنظيمي لأسواق الجملة للحد من الاختلالات ولتقوم بالدور المنوط بها في أحسن الأحوال.

إن ترسيخ الديمقراطية وتحديث الحكامة الترابية الجيدة في إطار المفهوم الجديد للسلطة، هي وحدة شاملة ومتكاملة تهم جميع المجالات: حكامة سياسية، أمنية، ترابية، تنموية، تسعى للرفع من المشاركة السياسية وإعادة الثقة للناخبين في المؤسسات واستقطاب منتخبين جماعيين ذوي كفاءات للتجاوب مع متطلبات الساكنة والانخراط في المشروع المجتمعي العصري الذي يسعى الجميع لتحقيقه.

إن كل المجهودات والإنجازات التي تحققها الجماعات المحلية يرجع الفضل فيها، أولا وقبل كل شيء، إلى جموع الأعوان والموظفين والأطر التابعة للجماعات المحلية الحضرية والقروية، لذلك آن الأوان لإنصافهم والاهتمام بأوضاعهم الاجتماعية والمادية وإيجاد السبل لتحفيز كل العاملين بقطاع الجماعات المحلية.

السيد الرئيس،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بإعطاء انطلاقتها سنة 2005، حققت – بالفعل - نتائج حسنة في العديد من الميادين، وخلفت آثار إيجابية في نفوس جميع المغاربة، وذلك بفضل الديناميكية الجديدة المراعية لخصوصية كل منطقة بالتعامل مع قضاياها الاجتماعية والتنموية وتعزيز سياسة القرب وترسيخ ثقافة الشراكة والمشاركة والتضامن، من خلال برامج مندمجة ومتكاملة همت محاربة الفقر بالوسط القروي والإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري ومحاربة الهشاشة والتهميش.

إننا، ونحن نقف على كل الإنجازات المتميزة لأوراش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نتمنى مواصلة هذا العمل المثمر، من أجل تثمين المكتسبات وضمان الاستمرارية والفعالية والنجاعة وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع، حتى نكون، جميعا، في مستوى تطلعات وأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وفي نفس الإطار، نشيد بالمجهودات التي تقوم بها مؤسسة الإنعاش الوطني في توفير الشغل لشريحة مجتمعية مهمة، إلا أنه حان الوقت لانخراطها في المشروع الوطني الهام للتنمية، الذي تعمل الحكومة عليه بتوجيهات ملكية سامية، خاصة في مجالات القرب ومحو الأمية وأيضا في المشاريع المدرة للدخل.

وبالنسبة لوصاية وزارة الداخلية على الأملاك العقارية التابعة للجماعات السلالية، فإننا نثمن الإستراتيجية التي توجه كل الأرصدة العقارية المهمة وذلك بتعبئتها لخدمة الاستثمارات التنموية للبلاد، لهذا فإنه أصبح من الضروري تصفية الوضعية القانونية لهذه الأملاك مع الحفاظ على مصالح ذوي الحقوق أثناء عملية التحفيظ وكل المبادرات الاستثمارية، ومن تم ضرورة المطالبة بإدخال الإصلاحات الأساسية على القانون المنظم للجماعات السلالية.

السيد الرئيس،

لقد بلغ الغلاف المالي الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2009 ما يناهز 16.1 مليار درهم، كما تفضل بذلك السيد وزير الداخلية وتصريحه بذلك أمام لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية.

السيد الرئيس،

من خلال قراءتنا لميزانية وزارة الداخلية واستحضارنا للمهام والمسؤوليات الموكولة إليها، باعتبارها ذات الإشعاع الشمولي والمواكبة للمواطن المغربي، من الولادة إلى الممات، مرورا بكافة مراحل حياته والمتداخلة مع كافة القطاعات الحكومية الأخرى، فإن هذه الميزانية - مهما بلغت اعتماداتها - تبقى ضئيلة، أمام ما ينتظر هذه الوزارة من مسؤوليات ومهام، علما أننا نسجل بكل ارتياح المجهودات المبذولة والمتراكمة سنة بعد أخرى، لنؤكد عمق التوجه الواضح لإستراتيجيتها المستوعبة لكل التحولات الديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية للبلاد، مما يجعلها – بالفعل - حاضرة في المكان ومسايرة للزمان بكل متغيراته ومستقبلة لكل مستجداته.

السيد الرئيس،

إننا، وبعد مناقشتنا ودراستنا وتمحيصنا لميزانية وزارة الداخلية، فإننا نصوت بالإيجاب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. السيد المستشار، لديكم نقطة نظام؟ تفضلوا.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

غير هو بغيت نثير الانتباه أنه اتفقنا وحصل الاتفاق في ندوة الرؤساء باش يكون التدخل في كل لجنة ديال المعارضة واحد وديال الأغلبية واحد والنقابات. الآن هاد الالتزام ما بقاش، بحيث أن الإخوان بجوج كيمثلوا الأغلبية تدخلوا بجوج في قطاع الداخلية. هاد الشي اللي بغيت نسجلو بأن ماشي هاد الشي اللي اتفقنا عليه، وماشي هاد الشي اللي مبرمج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ما هو مدون لدي هنا هو ما أقرته ندوة الرؤساء، الجهاز الوحيد، إذن إذا كان هناك تغيير نسجله على أساس... إذن نسجل هذه الملاحظة. أولا أريد أن أشير أنه توصلت الرئاسة بمداخلة مكتوبة عن فرق المعارضة، باسم السيد المستشار حسن أوتغلياست في نفس القطاع. ونمر إلى مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية والمتدخل الأول عبد المجيد المهاشي، عن المعارضة.

تفضل السيد المستشار، شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل اليوم، باسم فرق المعارضة، في القطاعات الحكومية المندرجة في إطار اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، وقد جرت العادة أن نغتنمها فرصة لإعطاء ملاحظات واقتراحات بخصوص العمل الحكومي في الميادين المعنية، بعيدا عن كل قراءة رقمية جافة لبنود الميزانيات القطاعية.

وعموما فالاعتمادات المخصصة في إطار هذه الميزانيات، وإذا ما قورنت بحجم الخصاص الحاصل في شتى البرامج ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، وكذا إذا ما وضعت جانب مستلزمات تطوير وتحديث مختلف الإدارات العمومية في قطاعات رئيسية كالمالية والتجهيز والإسكان وغيرها، فإنها تبقى - لا محالة - متواضعة، غير أنه يجب ألا يبتعد عن مخيلتنا وفكرنا ذلك الدور الأساسي، الذي يلعبه كل من التخليق والعقلنة والترشيد في تدبير الموارد أحسن تدبير وتوجيهها ذلك التوجيه الذي يمكن من بلوغ الأهداف المنشودة. وفي هذا الإطار، لابد من أن نحث الحكومة على ضرورة العمل في هذا الاتجاه، بعيدا عن سياسة الهذر وتشتيت الجهد وانعدام الإطار التوجيهي المناسب والمندمج للإنفاق القطاعي.

السيد الرئيس،

كيظهر لي - رفقا بالجميع - غادي نحاول نخلي واحد العدد ديال القطاعات، غنمشي لآخر قطاع، باش نربحو شوية ديال الوقت، على أساس - بطبيعة الحال - غنعطيوكم المداخلة مكتوبة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

قطاع الإسكان بالمغرب، نراه وقع في ما وقعت فيه الأزمة المالية الدولية، تضخيم في الأرقام وتضخيم في الأطروحات والمؤشرات، وفي الأخير أزمة خانقة وواقع مزري يبتعد كل البعد عن الصورة المرسومة، فلا يزال برنامج "مدن بدون صفيح" مجرد شعار، ولا تزال الفوضى سيدة الموقف في المجال العقاري، ولا يزال المنتوج الاجتماعي غير اجتماعي، ولا تزال المضاربات تحاصر المواطنين الآملين في حيازة سكن قار، إلى غير ذلك من اختلالات لا يجادل أحد فيها، ولذلك نجزم - اليوم - بعدما كنا معجبين بالخطابات الجذابة والمرافعات الساحرة، أن قطاع الإسكان والتعمير يعيش أفظع أزمة في تاريخه، لأن المجهود - وإن بذل - لم يستفد منه المستحقون الفعليون، وبالتالي كرس، بل أزم الأوضاع وأفقد الثقة في كل البرامج الحكومية، ونحن نطالب، من هذا المنبر، بفتح تحقيق في المنتوج العمومي للسكن وفي برنامج "مدن بدون صفيح" وفي وتيرة إنجاز المدن الجديدة وبنياته التحتية وربطها الطرقي، ونحن متأكدون أن من شأن ذلك أن يكشف الستار عن هول أزمة الإسكان بالمغرب.

سأكتفي بهذا القدر، ولكن أريد فقط أن أختم بوضعية مجلسي البرلمان واللذان على الرغم من استقلاليتهما كسلطة برلمانية، وبالرغم كذلك من كل الضمانات الدستورية والاعتبارات الديمقراطية- لا يزال - وللأسف - تحت رحمة الحكومة في أوضاعه المالية والإدارية، ولأجل ذلك يعاني من الخصاص على كل المستويات، مما يعيق - حقيقة - أداءه لأدواره كاملة وبالشكل الذي يخدم المصلحة العليا للبلاد، فنرجو أن تجد الحكومة على الأقل، عن طريق آلية ميزانية مجلسي البرلمان، حلولا للخصاص الحاصل في الإمكانيات والموارد البشرية وأوضاعها وظروف عملها في انتظار ارتقاء الأمور إلى مستوى يخول للبرلمان حيازة استقلالية تامة في تدبير شؤونه المالية والإدارية.

وأخيرا، نقترح على وزارة الإسكان أن تنظر بجدية في الوضعية السكنية لموظفات وموظفي البرلمان، وذلك بالتفكير في اتفاقية، يكون موضوعها تسهيل ولوج هذه الفئة من الموظفين إلى السكن، في ظروف وشروط تتماشى مع مستوى وضعيتهم المادية والاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، كما نشكرك على اختصارك.

هناك تدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، سيسلم.

ننتقل إلى مناقشة مشاريع الميزانية الفرعية المرتبطة... تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

ملاحظة: احنا غادي نعطيو التقرير مكتوب. فقط بغينا نأكدو على ضرورة - بالنسبة لمجلس المستشارين - أن نجمع لجنة العشرين، لأنه لا يعقل أن تبقى هذه اللجنة غير مفعلة، وهي في القانون الداخلي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نسجل كذلك هذه الملاحظة، وننتقل إلى مناقشة مشاريع الميزانية الفرعية المرتبطة بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، والمتدخل الأول عن المعارضة، السيد مبارك السباعي. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

كذلك، كيف ما جا في كلام الإخوة السادة المستشارين، ورأفة بالسادة الوزراء والإخوة المستشارين، اللي في الحقيقة من التاسعة صباحا إلى حد الساعة، سأمرر مداخلتي كتابة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونمر إلى مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، للمستشار السيد عبد المالك أفرياط.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون،

في الحقيقة، إنني محرج وسأمكنكم من المداخلة، ولكن لابد من تسجيل ملاحظة أساسية للتاريخ - وللأسف الشديد - هذا الحضور، بهذا الشكل يطرح أكثر من تساؤل. لو كان المغاربة يتابعون معنا أشغال هذه الجلسة منذ بدايتها، حتى عدد المصوتين على الباب الأول من الميزانية لا يتجاوز 60 مستشارا، وهذا يطرح أكثر من تساؤل حول شرعية ومشروعية هذا القرار، قرار المصادقة على هذا الباب الأول من الميزانية، لذلك سأكتفي بهذه الملاحظة، ونترككم جميعا على أمل أن ينعم المغاربة استقبالا بمؤسسات ديمقراطية تغير من واقعهم المعاش وتساهم فعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنشودة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وننتقل إلى مناقشة مشاريع الميزانية الفرعية المرتبطة بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، والمتدخل الأول السيد نور الدين بركاع عن المعارضة.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

كذلك، السيد الرئيس، غادي نمدكم بالمداخلة كتابة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المتدخل الثاني عن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، المستشار السيد محمد لشكر. إذن، شكرا جزيلا.

بعد نهاية التدخلات، نذكر المجلس الموقر ببرنامج عمل المجلس ليوم الغد، الثلاثاء، إن شاء الله.. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس، هناك مداخلة أخيرة بالنسبة لفرق الأغلبية وما شرتوش لها في جدول أعمالكم.

السيد رئيس الجلسة:

فعلا، باسم الأغلبية. السيد محمد اطريبش تفضل، شكرا السيد المستشار.

إذن، قلت أذكركم بجدول أعمال الغد، إن شاء الله: ابتداء من الساعة 11 صباحا التصويت على الجزء الثاني المتعلق بالنفقات، وابتداء من الساعة الثانية والنصف الجلسة المخصصة للأسئلة، ثم مباشرة الدراسة والتصويت على أربع اتفاقيات، إن شاء الله.

شكرا، ورفعت الجلسة.